

رؤية صحيفة التاييز البريطانية لحركة أيلول الكردية (1961 – 1975م)

فايزة محمد محمد حسن ملوك

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمنهور، جمهورية مصر العربية

<https://doi.org/10.26436/2016.4.3.289>

الملخص:

كانت ثورة أيلول الكردية نابعة عن رغبة حقيقية للشعب الكردي للتغيير، وكانت هذه الثورة بمثابة تصحيح مسار للعودة لمبادئ ثورة تموز 1958. ولقد ترتب عليها حدوث مصادمات ومفاوضات مع الحكومة العراقية. ولقد اهتم الرأي العام الدولي بصفة عامة بأحداث الثورة؛ حيث ترتب عليها تحركات دولية في كافة المجالات.

وفي هذه الدراسة سنتناول الباحثة نموذجاً من نماذج الرأي العام الأوروبي من واقع ما كتبه صحيفة التاييز البريطانية عن الثورة. وترجع أهمية دراسة الرأي العام البريطاني لكونها تم اتهامها من جانب الحكومة العراقية بدعم الثوار، كما رصد مراسلي تلك الجريدة بعض الأحداث الهامة في تاريخ الثورة ومنها عمليات إسقاط للطائرات العراقية وكذلك الهجمات المتبادلة من الجانبين.

وفي هذه الدراسة ستقوم الباحثة بنقد ما كتبه جريدة التاييز البريطانية ولن تكفي بمجرد سرد الأحداث؛ وذلك بمهدف الوقوف على مدي جدية تلك الكتابات كونها نشرت في واحدة من أكبر الصحف اليومية البريطانية.

الكلمات الدالة: ثورة أيلول الكردية، ثورة تموز 1958، الرأي العام الأوروبي، الرأي العام البريطاني.

مقدمة:

(مجلس العموم) البريطاني في مناقشاته لملف الكرد في العراق

بواسطة مراسليها أيضاً، ولا شك أن اهتمام الرأي العام البريطاني بهذه القضية نابع في الأساس من اهتمامه بمنطقة كردستان العراق بوجه خاص، ومنطقة ما بين النهرين بوجه عام للاستفادة من الأهمية الاستراتيجية والنفطية التي تمتعت بها كل منهما⁽²⁾.

ومن هنا جاءت إشكالية البحث من خلال ما يلي:

- 1- كيف كانت الصحيفة تقوم بجمع الأخبار عن تلك؟
- 2- ما هي طرق الصحيفة في متابعة الأحداث لما يجري من اشتباكات على الحدود التركية الإيرانية من الحكومة العراقية للحد من وصول إمدادات لصالح الكرد؟
- 3- كيف رصدت الصحيفة اتهامات الاتحاد السوفيتي لحلف بغداد بالتدخل العسكري ضد الكرد؟
- 4- ما هي طبيعة العلاقة بين الحكومتين العراقية والبريطانية إزاء ثورة أيلول، علاوة على موقف بعض الأطراف الأخرى؟
- 5- كيف عرضت الصحيفة الرؤية البريطانية للتسوية الكردية، وما هي نتائج الحركة؟

برزت القضية الكردية على الساحة الدولية كأحد القضايا الكبرى التي تشغل الرأي العام العالمي والتي تهدد الأمن، والسلام في منطقة الشرق الأوسط، فقد بدأت تلك القضية منذ زمن طويل بالجغرافيا⁽¹⁾؛ وتعمقت بالتقسيم، والشعب الكردي هو الشعب الوحيد في العالم الذي يعيش على أرضه التاريخية (كردستان) منذ آلاف السنين محروماً من كيانه المستقل بل من أبسط حقوقه في الدفاع عن قوميته من لغة وتاريخ؛ والشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد، والأصل الواحد، لذلك ازداد اهتمام العالم بهذه القضية، خاصة وأن الشعب الكردي يعيش في دائمة، ويتطلع إلى نيل حقه في تقرير مصيره أسوة بالشعوب الأخرى، وقد اهتم الرأي العام البريطاني بهذه القضية من خلال واحدة من أهم الصحف البريطانية وهي التاييز الإخبارية - والتي تهتم بالأحداث كافة على مستوى العالم - وقد اهتمت بمتابعة أحداث هذه القضية أولاً بأول سواء من قلب هذه الأحداث بواسطة مراسليها، أو من خلال متابعة جلسات مجلس العموم

أولاً: رؤية صحيفة التايمز لأحداث أيلول الكردية (1961 – 1975م)

بدأت الكردية في 11 أيلول عام 1961م، وقد اهتمت الصحف العربية والأجنبية بتغطية هذه من قلب الأحداث للوقوف عليها، والإجابة عن التساؤلات حولها، ومن أهمها: هل ستنجح في حل المشكلة الكردية أم لا؟ وكان من بين الصحف الأجنبية صحيفة التايمز Times (الإخبارية) التي استطاعت أن توضح للرأي العام البريطاني والعالمي اتجاه الكرد عن طريق متابعتها لمناقشات مجلس العموم (مجلس العموم) حول ملفه الخاص بحالة الكرد في العراق بإشراف من وزارة الخارجية البريطانية، وكذلك بإرسالها مراسلين إلى قلب الأحداث في بغداد، وكردستان أو على الحدود مع إيران وتركيا والاتحاد السوفيتي، أو في بيروت من خلال المقرات المخصصة لهذه الصحيفة في تلك المناطق⁽³⁾.

وكانت الصحيفة قد رصدت جذور تلك منذ قيام عشيرة البرزاني⁽⁴⁾ بزعامه ملا مصطفى البرزاني وهو زعيم كردي من كردستان الجنوبية في شمال العراق من منطقة بارزان (مولده) – قاد ضد الحكومة العراقية، التي سرعان ما أخذت ونفت قادتها إلى أجزاء أخرى من العراق وعلى رأسهم البرزاني الذي نفى إلى السليمانية مع أخيه الشيخ أحمد عام 1935؛ لكن في سنة 1942 تمكن البرزاني من الهرب لبدء حركته الثورية الثانية بسبب عدم تنفيذ الحكومة المركزية وعودها للكرد في تحقيق قوميتهم لكنه أجبر على الانسحاب إلى إيران في عام 1945 لبدء منها حركته بدعم من الاتحاد السوفيتي، ومن ثم ساهم في تأسيس جمهورية كردستان، وخدم فيها البرزاني كرئيس لأركان الجيش لكن كان عمر هذه الجمهورية قصيراً، فبعد مرور وقت قصير لا يتعدى إحدى عشر شهراً من قيامها سقطت في أيدي الحكومة الإيرانية بعد أن تخلى الاتحاد السوفيتي عن دعم البرزاني، لكن لم ييأس الأخير و توجه إلى الاتحاد السوفيتي مع 500 من المسلحين سيراً على الأقدام مجتازين حدود جليية وعرة في إيران وتركيا حتي وصل إلى الحدود الأذربيجانية السوفيتية، وظلوا هناك عشر سنوات، وفي هذه المدة درس البرزاني في معهد موسكو للغات، حتي جاء عام 1958م ومع

إعلان الجمهورية العراقية دعا الزعيم العراقي عبدالكريم قاسم (1958-1963) البارزاني للعودة إلى العراق لكن الأول لم تكن نيته صادقة في تحقيق مطالب الكرد مما أدي إلى تجدد الصراع مرة أخرى حيث قام عبدالكريم قاسم بحملة عسكرية على معقل البارزاني في عام 1961م ليتسبب مع عوامل أخرى في انفجار الحركة الكردية⁽⁵⁾.

ومنذ أن بدأت أرسلت الصحيفة اثنين من مراسليها إلى العراق للوقوف على طبيعة المشكلة الكردية، وقد اختارا المنطقة الواقعة على الحدود ما بين الأردن والعراق، وهي عبارة عن صحراء جرداء لمراقبة القرى القريبة من الحدود، وهي تبعد عن داخل العراق حوالي 70 ميلاً، وهي منطقة منعزلة على الرغم من كونها موطناً وسوقاً تجارياً لبضعة آلاف من العراقيين، لكن يبدو أن المراسلين خشياً على نفسيهما فقاما بتسليم أنفسهما للسلطات الجمركية نضراً لكون الحكومة العراقية كانت تشك من استخدام الآلات الكاتبة في كتابة منشورات ضدها، لكن المراسلان نجحاً بأخذ كاميراهما الفوتوغرافية صوراً، ودخلا بغداد بسهولة؛ انظرًا لانشغال عبدالكريم قاسم وحكومته بالتصدي للحركة الكردية، لكن بمجرد دخولهما بغداد وقعا تحت المراقبة فلم يُسمح لهما بدخول أي مكان دون تصريح خاص، وعندما رغبا في التوجه إلى شمال العراق أرسلت قوات الأمن معهما دليلاً لمساعدتهم، ونجحاً في الحصول على تصاريح لزيارة بعض المواقع الأثرية من ناحية، ومتابعة أحداث الحركة من ناحية أخرى، وقد رافقهما في ذلك ضابط شرطة يُدعى كريم ذريه البريطانيون ليساعدهما في الوصول إلى بلاد ما بين النهرين، فنزلا في الموصل، واستقرا في فندق السكك الحديد، وذلك لخدمة مهمتهما التي جاءا من أجلها، وهي مراقبة عربات القطار حيث وجدا عربات مخصصة للجيش والأسلحة تتجه شمالاً لتنضم إلى القتال السري ضد الكرد لكن لم تتمكن من الحصول على تصاريح بالقيادة شمالاً لتحرير التقارير عن القتال الكردي والقصف الجوي لقوات عبدالكريم قاسم المستمر للبلدان الكردية الصغيرة فشغلا وقتهما بزيارة بعض المواقع الأثرية مثل نينوى. وبعد أيام اتجه المراسلان إلى طهران، وأقاما في (كرمنشاه) ثم تحركا منها إلى "سنندج" عاصمة كردستان إلى أن استدعاهما محمد أمين آزاد حاكمها

فانتها الفرصة لسؤاله عن مدى تعاطف الكرد على هذا الجانب من الحدود مع رفاقهم المجاورين إلا أنه لم يعطيهم فرصة لذلك، ولم يتحدث معهم إلا لتوضيح مدي اهتمامه ببناء طرق موصلة ومدارس وجسور، وقد خصص تكاليفهم من إيرادات تصدير الأرز إلى أمريكا (في ظل برنامج الحكومة الأمريكية الغذاء من أجل السلام)، كما وضع لهما أنه منذ إغلاق الحدود الإيرانية مع العراق بعد حركة عام 1958م انتشرت المجاعات والبطالة، مما أدى إلى سوء حالة الكرد الذين كانوا يجدون أعمالاً موسمية في العراق، فضلاً عن إيجاد فرص عمل لهم في ظل هذا البرنامج السابق الذي كان يحل بعض مشكلاتهم المالية، أضف إلى ذلك أن هناك مشروعاً يشمل بناء أكثر من مائة ميل من الخطوط التي تربط جميع قري كردستان بالطرق الرئيسية مما يساعد الفلاحين على تسويق منتجاتهم، كذلك تبين للمرسلين من خلال حديثه أن سياسته المحددة تجاه طهران تهدف إلى تحسين أوضاع الكرد المقيمين بها للحد من اضطراباتهم والقتال التي يثيرونها والتي من شأنها تهدد العراق⁽⁶⁾، كما اهتم المراسلان بجمع معلومات عن من خلال التواصل مع ممثلي المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني⁽⁷⁾ فنقلا لصحيفتهما أحداث حركة الدكتاتورية العسكرية في العراق ضد الحركة الكردية بقيادة هذا الحزب برئاسة ملا مصطفى البارزاني الذي لاعب دوراً واضحاً في هذه الحركة، وقد أكد ممثلو الحزب لهما أنهم يعانون من دكتاتور عسكري للعراق هو عبد الكريم قاسم الذي كان محباً للسلطة، ومن ثم لجأ إلى استخدام العنف تجاه الأحزاب حيث لم يكن يرغب في منح الكرد الاستقلال الذاتي، أو تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي كانوا يتطلعون إليها⁽⁸⁾، وتأكيداً لما سبق وجه اتهام إلى عبد الكريم قاسم من قبل الكرد بعدم تنفيذه مطالبهم بشأن الحقوق القومية لهم، فبدأت صحيفة الحزب (خه بات) تندد بموقفه، والمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين من الكرد، ومن ثم لجأ عبد الكريم قاسم إلى إصدار أوامره بإغلاق مقر الحزب وإيقاف صحيفته، ومطاردة قادته، واعتقال أعضائه⁽⁹⁾.

ولم يقف عبد الكريم قاسم عند هذا الحد بل رفض تسلم التماس مُقدم من الحزب الديمقراطي الكردستاني يعرض فيه

المشاكل الكردية، كان من نتيجته انسحاب ملا مصطفى من بغداد عائداً إلى بارزان مع قوة من مقاتليه (البشمركة) قُدرت بنحو 7000 مقاتل استعداداً لمواجهة حكومة قاسم؛ فتتبع الأخير أثارهم حتي أعلن أنه أنهى عمليات المسح ضد الحركة الكردية في منطقة بارزان (مركز الحركة) عام 1961، لكن أشار كل من مراسلي صحيفة التايمز، ومجلس العموم أن ذلك ربما كان غير صحيح حيث لا يوجد دلائل تؤكد صحة ما ذكره قاسم خاصة وأن هذه المنطقة بعيدة عن داخل العراق مما يجعل الرقابة عليها غير دقيقة، خاصة وأن ملا مصطفى كان يمثل شوكة في حلق العديد من الحكومات العراقية لأكثر من جيل؛ بغض النظر عن ذلك ظهرت تحركات عسكرية ضد الكرد نفس العام رصدتها الصحيفة التي تتبعته تحركات ملا مصطفى لتحسين جبهته بضم عشيرة اكو (بمحافظة السليمانية وهي تتمتع بكيان مستقل عن عشيرة بلباس) المجاورة له استعداداً للحرب؛ فبدأت القلاقل تنتشر من منطقة زاخو على الحدود التركية في الشمال إلى نهر ديبالي (أحد روافد نهر دجلة) جنوب بغداد، وعلى ذلك قررت الحكومة العراقية الانتقال من العمليات البرية إلى الجوية حيث تسببت طائرات الإلشين R. A. F التي استخدمت الصواريخ المحرقة، والرشاشات الآلية للميج في حرق، وتدمير كثير من المدن الكردية مثل دهوك وزاخو وعقره والعمادية (بمحافظة دهوك) ورواندر وكوي سنجق (بمحافظة أربيل) حيث دفع أهالي هذه المدن ثمناً غالياً من الشهداء، والممتلكات، ومصادر الغذاء، والقطعان إلى غير ذلك⁽¹⁰⁾ ومع نقل الصحيفة تلك الأحداث حاولت بريطانيا اتخاذ موقف لوقف القتال بين الطرفين والتدخل لصياغة الأحكام القضائية الصادرة ضد الكرد اتبعت الحكومة العراقية سياسة التهديد تجاهها عن طريق أسر بريطانيين مقيمين بالعراق وهما الكسندر ريتشارد سون Alexander Richard Son يعمل محاسباً، والثاني سريال ارنولد Cyril Arnold يعمل موظفاً في إحدى شركات النفط العراقية حيث تم القبض عليهما بمدينة بيجي على بعد 135 ميلاً شمال بغداد، ولما وصل الخبر لبريطانيا أرسلت مذكرة إلى الحكومة العراقية للاستفسار عن هذا الموضوع لكن لم يتم الرد مما أثار غضب بريطانيا لكن كان رد الوكالة

الإخبارية الرسمية للعراق بأن هذين الشخصين يتم التحقيق معهما بواسطة رئيس الشرطة العسكرية ويدعي عبد الكريم الذي أرسل بدوره ملفهما إلى اللواء أحمد صالح العبدى الحاكم العسكري العام بسبب تورطهما في دعم الحركة الكردية، وكان هذا التصرف قد وصفته صحيفة التايمز - على حد قولها - أنه ادعاء كاذب من قبل السلطات العراقية تجاه هذين الشخصين، وأن الهدف من افتعاله هو إنذار أو تهديد بريطانيا لمنعها من تقديم استفسار عما يحدث تجاه أكراد كردستان أو حتى التدخل في الأحكام القضائية الصادرة ضدهم⁽¹¹⁾.

ولم تقف خسارة الكرد عند هذا الحد بل تعدته إلى صدمتهم في تراجع الحكومة العراقية في تنفيذ مطالبهم القومية، يزيد على ذلك قيام الحكومة بحركة اعتقالات واسعة لقواد ونشطاء الكرد فضلاً عن فرض الرقابة على صحفهم تأكيداً لموقفها السابق الراض لتفديده بعد أن وجدت تصميماً من الكرد على تحقيقه رغم سياسة العنف التي مورست ضدهم من قبل، أمام ذلك كتبت الصحيفة - بناءً على تقارير مرفوعة من مراسليها من ناحية ومجلس العموم من ناحية أخرى - أن سبب تراجع الحكومة يرجع لإدراكها - مثل سابقاتها - أن مميزات الدستور المؤقت السابق صدره منذ عام 1958 يمكن أن يعترض عليه الطبقات الرأسمالية مما سيؤدي إلى إحداث الفرقة بينهم وبين الكرد النشيطين سياسياً الذين ينتمون للحزب الشيوعي⁽¹²⁾.

ورغم ما لاقاه الكرد من تلك العمليات المناهضة لحركاتهم إلا أن سيطرة ملا مصطفى قد امتدت عبر كردستان العراق إلى الداخل، يضاف إلى ذلك قيام مجموعة من العشيرة البارزانية بعمليات تخريب وخطف - على حد تعبير الصحيفة - لطاخم شركة النفط العراقية على منطقة الحدود خاصة وأن معظمهم من الأجانب لاسيما البريطانيين مما أثر على سمعة هذه الشركة، وأثار القلاقل، وتحملت الحكومة مسؤولية رجوعهم تجاه دولهم⁽¹³⁾.

ويمكن القول إن عمليات الاختطاف التي لجأ إليها الكرد كان المقصود منها بالدرجة الأولى الضغط على بريطانيا عن طريق خطف عمالها بشركات النفط العراقية بسبب إعلانها موقف الحياد تجاه قضيتهم مما كان له صدى كبير في توتر القضية

الكردية بالعراق خاصة وأن آمال شعبها كان معلقاً على تحريك بريطانيا للرأي العام الدولي ومنظمات الصليب الأحمر في حمايتهم من استبداد النظام البعثي، وتحقيق مطالبهم، ومن ثم لجأ الكرد لمثل هذا التصرف لإثارة الرأي العام البريطاني خاصة، والرأي العام الدولي عامة تجاه تنفيذ مطالبهم، بدليل أنه - حسبما ذكرته الصحيفة - قيام مجموعة من القبائل الكردية بكردستان العراق وعددهم 500 مقاتل كردي من البشمركة بتنفيذ عملية اختطاف واسعة عام 1962 شملت مدير شركة نفط العراق في حقل عين زالة بمحافظة نينوي شمال الموصل ويدعي دانكورث Dankworth ومعه عدد من العراقيين العاملين بهذه الشركة، وكانت هذه المجموعة قد شكلت في الأصل تنظيمًا لتنفيذ عمليات اختطاف لأفراد بريطانيين وعراقيين لجذب الانتباه لقضيتهم، وقد سبق لهذه المجموعة أن وجه لها اتهام بالهجوم على مركز شرطي عراقي، وقتل ثلاثة من أفرادها، وإصابة خمسة آخرين، ومن ثم كانوا مطلوبين من قبل الحكومة العراقية، وبناءً على ذلك طلب السفير البريطاني ببغداد روجير إلن Roger Allen من السلطات العراقية التدخل لحماية دانكورث، وإحباط حركة الكرد فهو يُحمل تلك السلطات فشلها في التصدي لهم، ومن ثم فإن هؤلاء المعتدين قادرون على الهجوم والانسحاب طالما كانت البلاد مفتوحة أمامهم وظلت عملية الاختطاف سرية لأكثر من ثلاثة أسابيع، وظل ممثلو الشركة العراقية للنفط يخفون تلك الحادثة حفاظاً على سمعة الشركة، ولضمان سير العمل بها، وحتى لا يعطوا فرصة للكرد لإثارة الرأي العام ضدهم⁽¹⁴⁾.

كذلك تتبعت الصحيفة عملية اختطاف أخرى قام بها بعض الكرد من تلك العشيرة أيضاً، وذلك عندما خططوا لحادثة خطف العالم الجيولوجي البريطاني فرانك جوسلنج Frank Gosling الذي كان مقيماً بالعراق وقت الحركة، وبعد مرور ثلاثة أسابيع من أسره هو ورفاقه تم الإفراج عنهم ثم قاموا بتسليمهم إلى الشرطة تمهيداً لتحليلهم إلى بلادهم، وهو ما تم بالفعل، وعلى ذلك أكد كل من مجلس العموم ووزارة الخارجية أن هذه الحادثة تمثل خطراً على العمالة البريطانية بشركات النفط في العراق وخاصة وأنها تكررت أكثر من مرة لأشخاص آخرين،

مباحثات مع تركيا حول تأمين القرى الجبلية على الحدود الواقعة في منطقة جنوب شرق تركيا؛ للتحجيم من هذا الخطر، غير أن الأمر لم ينته بسهولة حيث ظهر السبب الثاني الذي ساعد على توتر العلاقات العراقية التركية بسبب تهريب السلاح للکرد⁽¹⁶⁾.

وقد توترت العلاقات بين الطرفين حول منطقة الحدود بسبب حادثة سقوط طائرة عراقية على يد قوات تركية فأرسلت الصحيفة مراسلها لتغطية الحدث؛ ففي 20 أغسطس من نفس العام فكشفت تحرياته أن الحكومة التركية أرسلت مذكرة إلى الحكومة العراقية حول مهاجمة طائرات عراقية نقاط حدودية، وقرى تركية بشكل متكرر، وفي هذه المذكرة أكدت تركيا في أكثر من موضع وجوب الحفاظ على روابط الصداقة التاريخية بين البلدين، لكن رد الحكومة العراقية على ذلك أن هناك محاولات هجوم على نقاط الحدود المشتركة بينهم لكن ادعت تركيا أن إرسالها قوات مسلحة إنما كان لتمشيط منطقة الحدود، وأن سقوط طائرة عراقية جراء ذلك إنما كان من ضمن نطاق الدفاع الشرعي عن النفس لأن السلطات العراقية لم تتخذ أي إجراءات لمنع تكرار هذه الحوادث. كما ذكر المراسل أن المذكرة تفيد أن الطائرة العراقية التي سقطت على بعد 50 كيلو متراً داخل الحدود العراقية ليست الطائرة نفسها التي أسقطتها القوات التركية، فهما حادثتان منفصلتان زماناً ومكاناً حيث تزعم العراق أن الطائرات التركية قد دخلت مجالها الجوي، وأطلقت النار على الطائرة العراقية وأسقطتها، وهذا غير صحيح، ولا تنفي المذكرة بشكل مباشر دخول الطائرات التركية المجال الجوي للعراق أمام ذلك نفت الحكومة التركية التهم الموجهة إليها عبر راديو بغداد، وصرحت أن هناك قوي إمبريالية تركية معادية تدعم حركة البارزاني الكردية في شمال العراق⁽¹⁷⁾.

ولحماية القرى الواقعة في جنوب شرق تركيا قامت الأخيرة بإجلاء سكانها عنها منعاً من مساعدتهم لأشقائهم الكرد في العراق بعد أن ثبت للحكومة التركية تورطهم بالتستر على العصابات الجبلية بتهريبهم السلاح للبارزاني. ولا شك أن ما فعلته تركيا بهذا الشأن إنما كان لإبعاد التهم عنها بشأن تسترها على هذه العصابات وعملياتها التهربية حتى لا يقال عنها إنها

وهذا من شأنه التأثير على طبيعة العمل بهذه الشركات من حيث امتناع العمالة البريطانية عن العمل بها مما يؤثر على إنتاجيتها⁽¹⁵⁾، ويمكن القول أن بريطانيا حملت الحكومة البعثية مسؤولية ما حدث لعمالها في العراق وطالبت بمعاقبة من تسبب في ذلك، بل هددت بسحب عمالها وعدم التعاون مع شركات النفط بها طالما لم يتوفر الأمان لهم في ظل أحداث الحركة.

ومع تأزم الحركة الكردية التفتت الصحيفة إلى أحداث زادت من حدة تلك الأزمة تمثلت في مسألة تهريب السلاح إلى كرد العراق عبر الحدود التركية الإيرانية، حيث استطاعت عن طريق مراسليها الذين أجروا عدة اتصالات مع ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني للحصول على معلومات عن أسباب توتر العلاقات العراقية مع تركيا وإيران فتبين بالنسبة لتركيا عدة أسباب منها: اكتشاف الحكومة العراقية تشكيل عصايي من الأتراك يعيشون في الجبال الفاصلة بين حدود الدولتين (منطقة جنوب شرق تركيا) شكلت خطراً على العراق بل على تركيا نفسها؛ إذ امتد خطرهما القرى الجبلية قرب سلويي بالقرب من نهر الخابور - أحد روافد نهر دجلة حيث يشكل هذا النهر جزءاً من الحد الفاصل بين حدود تركيا والعراق بالقرب من هذه البلدة وظهر ذلك عندما اكتشفت الحكومة البعثية أن هؤلاء كُلفوا من قبل الحركة الوطنية الكردية بتهريب أسلحة لهم من تركيا إلى شمال العراق، وقد أوضح ذلك التقارير التي وصلت من تلك المنطقة التي ضبطت كميات كبيرة من الأسلحة تم تسليمها إلى ملا مصطفى البرزاني، فلما تتبعته الحكومة البعثية آثارهم ظنت تلك العصابة أن سكان القرى على الحدود قد فشوا سرهم إلى السلطات فقاموا بأسر 17 رجلاً منهم، وهددوا أهلهم بدفع الفدية لهما وهو ما تم لهما لكن قبل الإفراج عنهم هددوهم بأنه إذا تضح لهم أنهم سربوا معلومات سواء هم أو غيرهم من أهل القرى بشأن تهريب السلاح فإنهم سيقومون بقتل سكان القرى، ولم تنجح الحكومة البعثية في تتبع آثارهم والقبض عليهم؛ إذ أوضحت الصحيفة أن هؤلاء يعيشون وسط ملايين من الأشخاص ذوي الأصل الكردي في جنوب شرق تركيا، ومن ثم يستحيل مراقبتهم، أو مراقبة أي نشاط تهربي في هذه المناطق، وقد ظهر موقف بريطانيا إزاء هذه التصريحات بأنه يجب عمل

داعمة للحركة الكردية، ونتيجة لذلك فإن إذاعة بغداد علّقت على هذا التصرف التركي بتأكيد عدم تورط السلطات التركية في هذا الأمر خاصة وأنه معروف عنها عدم دعمها للحركة لأنها لا تحبذ نجاح البرزاني ورفقائه⁽¹⁸⁾، ورغم ذلك كانت تركيا تتعرض من وقت لآخر للهجوم العراقي لضرب قرى جنوب شرق تركيا للقضاء على سكانها الكرد؛ ففي 10 تموز من نفس العام أخبر مراسل الصحيفة الإنجليزية أنه تم قصف نقطة حدود تركية مع العراق بطائرات الميج المقاتلة من القوات الجوية العراقية، وطبقاً للتقارير التي وصلت إلى أنقرة من قرية هكاري - وهي منطقة جبلية بين سهول نينوى شمال العراق وسهول جنوب بحيرة وان شرق الأناضول - التي تعرضت لهذا القصف لكن لم تكن هناك خسائر في الأرواح، وفي سبيل ذلك اجتمع مجلس الوزراء التركي ليتخذ إجراءات لإعادة النظام في جبال جنوب شرق تركيا حيث زادت عمليات التهريب للسلاح التي قام بها الكرد والعصابات لصالح كرد العراق، وهذا من شأنه أن يتسبب في استمرار الاعتداءات العراقية على هذه المنطقة؛ فقررت تتبع هؤلاء والقبض عليهم أو تصفيتهم لوقف هذه الاعتداءات، من ناحية أخرى يتم إسقاط أي طائرة عراقية تحاول اختراق هذه الحدود دفاعاً عنها وحمايتها وهو ما حدث بالفعل عندما تم إسقاط طائرة عراقية قاذفة قنابل من طراز روسي حاولت اختراق هذه الحدود وبناءً عليه أرسلت وزارة الدفاع التركية دوريات جنود من أنقرة بالطيران إلى منطقة الحدود لحماية قراها في الوقت الذي طالبت فيه تركيا العراق بدفع تعويض لها عما سببته الأخيرة من قتل بعض جنودها وإصابة آخرين بسبب قصفها الجوي المستمر، وأمام ذلك ردت وزارة الخارجية العراقية بأسفها الشديد عن هذه الحوادث معللة أنها غير متعمدة، وأن ذلك لن يؤثر على علاقات الصداقة بينهما، وأنها سوف تقوم بمعاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث، وأبدت استعدادها لدفع التعويض الكامل لتركيا عن الخسائر في الأرواح والممتلكات، وحاولت بريطانيا التدخل لتهدئة الأمور غير أن الحكومة العراقية طلبت منها الحياد وعدم التخلي في شئونها⁽¹⁹⁾.

لكن في الوقت نفسه ذكر المراسل أن أحد متحدثي وزارة الخارجية التركية صرح بأن هذه الوقائع حملت صبغة الهجوم

العمد خاصة وأن القرى كانت على بعد كبير من الحدود التركية، كما أنه تم إطلاق النار بالرشاش الألي على الجنود وهم يلوحون بالأعلام التركية كما نصت التقارير على أن المروحية التي تم إسقاطها قد اخترقت الحدود التركية بمسافة 25 ميلاً، ونزلت إلى ارتفاع 600 قدم، وقد تكررت حوادث مماثلة لكن تم تجاهلها على أساس جهل الطيارين العراقيين باختراقهم للحدود، وأن هدفهم من ذلك هو متابعة أنصار حركة برزاني والقضاء عليهم، ولكن في كل الأحوال أعلنت تركيا صراحة أنها سوف تصدي لأي طائرة عراقية تحاول اختراق حدودها حتى ولو كانت غير مقصودة الهدف كما تدعي السلطات العراقية لحماية حدودها⁽²⁰⁾، لكن لم ييأس ملا مصطفى البارزاني فقام بالبحث عن البديل في إمداده بالسلاح، فكان الاتحاد السوفيتي لاستكمال مشواره في تحقيق الوحدة، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان يأمل في استعادة نفوذه في العراق بواسطة الكرد لدرجة توجيهه إنذاراً للحكومة بأنه سيوقف مساعدته للعراق إذا ما استمر اضطهاد الكرد مشيراً إلى أنه سيقدم المساعدة للبارزاني بدلاً منها⁽²¹⁾.

أما بالنسبة لتوتر العلاقات العراقية الإيرانية، فيرجع ذلك لعدة أسباب منها: إتهام إيران بتقديم المساعدات للكرد بقيادة البارزاني، وهو الأمر الذي أثار ريبة الموقف الدولي الذي عبرت عنه الصحيفة بسؤال طرحته وهو: كيف وجهت الحكومة العراقية الاتهام لإيران بمساعدة الكرد في الوقت الذي وجه فيه الاتحاد السوفيتي الاتهام ليس لها وحدها بل لباقي أعضاء حلف بغداد (تركيا - باكستان - بريطانيا) وبسبب ذلك قدم الاتحاد السوفيتي إقتراحاً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية شرق البحر المتوسط؛ ليحرم تركيا من الحق في الدفاع عن نفسها بينما يسمح لبلدان الكتلة الشيوعية في الحفاظ على قواعد الصواريخ على أراضيها مما يعرض تركيا لتهديد مباشر، وهو ما عدته الأخيرة عقاباً لها من الاتحاد السوفيتي بسبب سياستها المناهضة لأكراد العراق فتدخلت بريطانيا وعرض الأمر على مجلس العموم لرفض هذا المقترح الذي إذا نُفذ سيعطي الفرصة للاتحاد السوفيتي للتدخل في تلك المنطقة⁽²²⁾.

لكن لم ينته الأمر بذلك فقد رصدت الصحيفة سبباً آخر أثار الخلاف بين الطرفين العراقي واليراني وهو تأمين الحدود الجبلية بينهما، ومحاولة العراق قصف أربعة قري جبلية على الجانب اليراني من الحدود التي اعترف الجيش العراقي سابقاً باختراقه لها، ومقتل أربعة أشخاص، وذلك على غمط ما حدث مع تركيا من قبل. غير أن المسؤولين ببغداد نفوا هذه التهم وأن الأخبار بشأنها ليس لها أساس من الصحة، وإن ما حدث هو اعتقال أفراد من الحرس اليراني في أثناء مرافقتهم لمجموعة من كرد العراق وتقديم الدعم لهم⁽²³⁾، وبعد إعلان العراق عن محاولته منع المساعدات اليرانية المزعومة للكرد بقيادة البارزاني، ومحاولة اغتيال الأخير على يد أنصاره أنفسهم بسبب منعه لهؤلاء الاستسلام للسلطات المركزية - حسب زعم العراقيين - فأصبح مركز الكرد مضطرباً بسبب الانشقاق الذي حدث في الحزب الديمقراطي الكردستاني بين مؤيدين ومعارضين للبارزاني، يضاف إلى ذلك ما نشرته الصحيفة محاولة الإتحاد السوفيتي التدخل العسكري لدعم الحركة الكردية لخدمة مصالحهم، الأمر الذي دفع إيران لإعلان عدم تدخلها في الشأن العراقي مما أثر على القضية الكردية من حيث خسارة أحد الأطراف الداعمة لها في هذا الأمر، لكن بريطانيا تدخلت بقوة للحد من التدخل السوفيتي في هذا الأمر خوفاً من تهديدات الأخيرة لها في المستقبل من حيث مصادرها النفطية بالعراق⁽²⁴⁾.

رغم ما سبق فقد نجحت الحركة الكردية في حماية مدنها بدهوك وأربيل في الوقت الذي نشط فيه جلال طالباني⁽²⁵⁾ في إقامة إدارة مدنية في القرى والبلدان التي يتبعونها، وانتخبت مجالس محلية، فخطي الكرد بذلك أولى الخطوات نحو تأسيس دولة ذات حكم ذاتي وفرض الأمر الواقع، ومع تولي عبدالسلام عارف حكم العراق (1963-1966) بادر بحل شامل للقضية الكردية سلمياً وعقد سلسلة من الاجتماعات مع القادة الكرد ففي 10 أبريل أصدر بياناً بوقف جميع العمليات العسكرية مع عمل الترتيبات لمنح الكرد حقوقهم، إلا أن التيار الانفصالي بقيادة جلال طالباني في الحركة الكردية حال دون إتمام ذلك فاستمرت الحكومة في إجراءاتها بمنح الحقوق للأكراد بمعزل عن البارزاني للحد الذي وصل للقتال بين الطرفين، حيث

قام سلاح الجو العراقي بقصف المناطق التي استولي عليها الكرد مثل عقره، وراوندوز، والعمادية⁽²⁶⁾، ولما أنهكت قوي الطرفين طالب كل منهما بمهدنة لوقف إطلاق النار للوصول إلى حل، وفي ظل هذه الهدنة ازدادت شكوك الحكومة العراقية تجاه إيران مرة أخرى، وذلك حينما كشفت شبكة استخباراتية لم يُحدد جنسيتها، وإنما أفرادها يعملون لصالح البارزاني عن طريق الحصول على معلومات حول مخططات الحكومة ضدهم من خلال صحفيين عراقيين، لكن يبدو أن هؤلاء الصحفيين كانوا ينقلون إليهم معلومات خاطئة عن عمد بعد إيهامهم أنهم يكرهون الحكومة لاستبدادها، ومن ثم وقعت تلك الشبكة في الفخ الذي نصبه لها هؤلاء الصحفيون، وجاءت نتائج هذا الكشف سيئة على الكرد، إذ وثق هؤلاء في التقارير المرفوعة لهم من قبل الصحفيين، واعتمدوا عليها في خطتهم الهجومية على العراق مما جعل فرصة نجاحهم ضئيلة، فضلاً عن خسارتهم 240 جندياً في ليلة واحدة علاوة على الانقسامات التي حدثت بين صفوفهم الأمر الذي جعلهم محاصرين عند حدود إيران، الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى إعلانها بأن هناك إجراءات عسكرية ودبلوماسية من طهران لتصعيد المسألة إلى الأمم المتحدة لمناقشة الأمر⁽²⁷⁾ لكن زاد قلق بريطانيا عندما تبين لها محاولة إيران إقناع بعض الدول بتقديم الدعم لكردستان العراق، وهو ما حدث عندما استقبلت حكومة طهران حسين ملك الأردن الذي أخذ على عاتقه مناقشة أمر المساعدة للكرد، لكن هذا الأمر زاد من قلق الآخرين لأن هذا من شأنه يؤدي إلى دخول كل من إيران والعراق في مرحلة حرجة قد تؤدي إلى الحرب بينهما مما ينعكس على حركتهما؛ وهو ما حدث بالفعل إذ تعرض محمد رضا بهلوي شاه إيران (1947-1979) إلى محاولة اغتيال دبرت له من قبل السلطات العراقية لكنها فشلت وتم القبض على مدبري هذا المخطط وعددهم 26 إيرانيًا تم تجنيدهم من قبل الحكومة العراقية لتخليصهم منه، وعلى ذلك حُكم على اثنين منهم بالإعدام والباقي أحكام مخففة على ذلك أن الاثنين تم ضبطهما في موقع الحادث⁽²⁸⁾.

لكن بعد ذلك أعلن عبدالرحمن البزار رئيس الوزراء العراقي (1965-1966) برنامجاً جاء مضمونة عبارة عن تعهدات

البريطانية لمناقشته بغية الوصول إلى حل قبل عرضه على المؤتمر العشرين للصليب الأحمر⁽³⁰⁾.

وفي إطار ذلك نقلت مصادر من قبل ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني لمراسل الصحيفة توم بريستون Tom Pristone أن البارزاني أضطر الموافقة على هذا البرنامج رغم أنه كان يشك في تنفيذه، لكنه قبل بالوضع لتجنب الحرب التي أرهقت شعبه، ومن ناحية أخرى عبدالرحمن البرازي أن يضع حلاً للمشكلة لعمل تهدئة للأوضاع التي تؤثر على حكومته وبلاده بشكل واضح⁽³¹⁾ وقد عُرض هذا الأمر على مجلس العموم البريطاني لمناقشته الذي أكد أن بنود هذا البرنامج لا يمكن تنفيذها، وهي مجرد محاولة لكسب وقت من قبل الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف (1966-1968) لاستعادة قواه، وإعداد ترتيبات جديدة للمقاومة⁽³²⁾، وهو ما أكدته الصحيفة بعد ذلك بسقوط حكومة عبدالرحمن البرازي دون تنفيذ هذا البرنامج حتي من جاء بعده وهو ناجي طالب (1966-1976) لم يهتم بتنفيذها أيضاً، وعلى هذا اتبعت الحكومة سياسة التفريق بين الكرد مستغلة توتر العلاقات بين البارزاني، وجلال طالباني فقامت بتجنيد نشطاء من الكرد لصالحها لتهدد موقف كل من البارزاني واليساريين الكرد بقيادة طالباني وإبراهيم أحمد في الحزب الديمقراطي الكردستاني⁽³³⁾، وذلك للقضاء على محاولة الحزب إعطاء الحل السلمي طابع الانتصار، وفرض الحل فضلاً عن انفصال كردستان عن سلطة الحكومة المركزية، مما أدى إلى سلسلة من الصراعات انتهت بضعف النظام البعثي الذي أدرك - على حد تعبير مراسل الصحيفة - أنه لن ينتصر في معاركه مع الثوار الكردستانيين مما يقصر من عمر بقائه في السلطة فلجأوا إلى المفاوضات مع هذا الحزب على الرغم من أن الأخير كان لديه شكوك في النية الحسنة التي أظهرها هذا النظام تجاههم وقتها⁽³⁴⁾.

وقد تم تأكيد ذلك فيما تضمنته وثائق وزارة الخارجية البريطانية (الخاصة بشؤون الشرق الأوسط) التي استعان بها مجلس العموم في إبداء رأيه حول ملف حالة الكرد في العراق من خلال متابعة من أحد مراسلي الصحيفة الذي أوضح أن النظام البعثي لم يكن صادقاً في مفاوضاته مع الكرد إذ لم تنص

من قبل الحكومة تجاه الكرد تتمثل في نية الحكومة في اعترافها بالقومية الكردية، وجعل اللغة الكردية هي اللغة الرسمية، ومشاركتهم في مجلس العموم الجديد وإدارة الدولة والسلوك الدبلوماسي وقيادة الجيش والسماح لهم بممارسة النشاط السياسي، والصحفي في حدود القانون وإعادة توطينهم في المناطق التابعة لكردستان العراق، مع إصدار العفو عنهم خاصة بعد أن لجأ الكرد إلى منظمات الصليب الأحمر الدولية عن طريق بريطانيا مستغلين المؤتمر العشرين للصليب الأحمر الذي أقيم في الفترة من 2-9 تشرين الأول عام 1965 الذي تبني مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان - استناداً للاتفاقية التي ألحقها اللورد ادلسلي Lord Iddeslei رئيس مجلس العموم باتفاقيات جنيف منذ عام 1949م - ليعطي بمقتضاها الجمعية الدولية للصليب الأحمر الحق في الوصول إلى المعتقلين السياسيين، لكن وُجد اعتراض عليها من قبل الدول الأوروبية حيث أن هذه الاتفاقية وضعت من أجل الحرب الأهلية لإنقاذ خسائرها ولم تنص بنودها بأي حال من الأحوال على المعتقلين السياسيين ولا ما يخص أي صراع مسلح في منطقة ما، مما يمنع المنظمة من العمل بها فيما يتعلق بالمعتقلين، وأن ما يمكن تنفيذه هو تقديم المساعدة لأطراف النزاع، ومن ثم فكرت اللجنة الدولية في إمكانية اتخاذ خطوات أكبر لتأمين اتفاقية دولية حول شروط احتجاز السجناء السياسيين حيث تم تشكيل لجنة من الخبراء لذلك، لكن رأت اللجنة أنه في ظل الظروف الراهنة عدم إصدار معاهدة دولية بهذا الشأن⁽²⁹⁾.

وقد صرحت جمعية الصليب الأحمر البريطاني أن اللجنة الدولية غير قادرة على صياغة أي إجراء لتحقيق الآثار المرجوة، فمن الواضح أن حكومات البلدان التي تمس الحاجة فيها لتحسين معاملة المحتجزين هي التي ستعترض أو سترفض الامتثال لمثل هذه الاتفاقية إذ سيتسألون دون شك عن الفائدة التي ستعود عليهم من المشاركة على المستوى العالمي في الموافقة على هذه الاتفاقية ولم يكن لهم بها أية مصلحة ومن ثم لم يتوفر الاتفاق الدولي على تنفيذ هذه الاتفاقية بشأن المعتقلين السياسيين، إزاء هذا الموقف قرر ادلسلي عرض الأمر على جمعية الصليب الأحمر

العراق بطرق غير مشروعة مع توجيه القوات المسلحة لضرب كل من يحاول الهجوم علينا لصالح الكرد⁽³⁶⁾.

وقد تأكد للسلطات العراقية أن هناك إمدادات واسعة تقدم من أكراد إيران إلى أشقائهم بالعراق في الوقت الذي نفت فيه مصادر من طهران هذا الاتهام الموجه إليها حيث أوضحت أنه لا صحة لوجود تنظيم كردي إيراني على حدودها مع العراق يقدم مثل هذه المساعدات للثوار الكرد، وأن ما يحدث من اشتباكات على الحدود يتم دون معرفة هويتهم، وهذا أمر بعيد كل البعد عن السلطات العراقية، لكن مراسل الصحيفة بول مارتن المذكور سابقاً أكد صحة المصادر العراقية في تورط الإيرانيين في مساعدة الكرد من خلال القبض على بعض المتسللين الذين عبروا الحدود من التلال شمال شرق العراق قرب المنطقة التي يتحكم فيها ملا مصطفى البارزاني (برزان)، وباستجوابهم تبين أن ما ضُبط معهم من أسلحة كان لصالح ملا مصطفى لدعم ثورته، يضاف إلى ذلك أن المصادر العراقية أكدت أن عملية اغتيال الشاه كانت مديرة من الإيرانيين الذين اتخذوا من بغداد مقراً لهم وشكلوا مسلحة لتنفيذ ذلك دون تدخل من الحكومة العراقية⁽³⁷⁾.

وعلى أية حال كانت السلطات العراقية تحاول جاهدة وقف أية مساعدات خارجية للثوار الكرد لاسيما من أشقائهم في تركيا وإيران أو بدعم من الاتحاد السوفيتي حتي لا يقوي نفوذهم على حسابهم، ومن ثم تكون الفرصة أقوى للحكومة في تتبع آثارهم وتصفياتهم، ورغم ما حدث في توتر العلاقات بين الطرفين إلا أن كلاهما سعي إلى الإبقاء على العلاقات بينهم حفاظاً على المصالح المتبادلة وتهدئة للأوضاع المشتعلة.

ومع تولي أحمد حسن البكر كوزير للمرة الثانية ثم رئيساً للعراق (1968 - 1979) بعد إطاحته بعبد الرحمن عارف (انقلاب 17 تموز 1968)⁽³⁸⁾، أعلن نيته في حل القضية الكردية وذلك بإعلانه اتفاقية الحكم الذاتي للكرد أو بيان 11 اذار 1970 للاعتراف بقومية الكرد شمال العراق مع الحفاظ في الوقت نفسه على السيادة الوطنية ووحدة العراق⁽³⁹⁾، وقد صدق على هذا البيان أو هذه الاتفاقية كل من الطرفين الكردي والعراقي⁽⁴⁰⁾.

شهور قليلة حتي بدأ هذا النظام في تدبير سلسلة من المؤامرات والدسائس ضد الكردية، فمذ أن بدأ توطين العرب في المناطق الغنية بالبترول وخاصة في كركوك وخانقين بمحافظة ديالى بالقرب من الحدود مع إيران وهي تعتبر ثاني أكبر منطقة نفطية في شمال العراق بعد المدينة الأولى، وسنجان تقع غرب نينوى بشمال العراق حاولت حكومة البعث بث الفرقة بين الكردية، والحزب الديمقراطي الكردستاني فأنفقت أموالاً طائلة على المرتزقة، وأي شخص أظهر رغبته في معارضته للحركة الكردية، فتم تعذيب عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي وصل لحد الموت ممن اعتقلوا في معتقل (قصر النهاية) وغيره من السجون، بالإضافة إلى محاولات الاغتيالات لأعضاء الحزب، ومنها محاولتان لاغتيال البارزاني نفسه، وأصبح من الواضح أن النظام البعثي يحاول تحقيق ما فشل في تحقيقه من قبل بالمواجهة باستخدام المؤامرات، وبطبيعة الحال وقف الحزب في وجه هذه المؤامرات، ومن ثم لم يحقق النظام البعثي نجاحاً يذكر⁽³⁵⁾.

ومع تطور حدة النزاع بين الطرفين تابعت الصحيفة من مكتبها ببيروت في 17 أيلول 1969 ذلك الأمر بواسطة مراسلها بول مارتن Paul Martin وبدأ ذلك عندما أذاع راديو بغداد في هذا اليوم مقتل 30 جندياً إيرانياً على يد القوات العراقية، وجرح 14 آخرين ممن حاولوا عبور الحدود، تلا ذلك صدور تقارير عراقية أفادت أن الجنرال تيمور بختيار رئيس الأمن الإيراني السابق نفاه الشاه اتخذ من العاصمة العراقية مقراً له، وبدأ يجذب المتطوعين الإيرانيين لتشكيل مسلحة سرية للإطاحة بالشاه، ثم صرحت إذاعة بغداد في تقريرها في هذا اليوم أيضاً أن الأربعة عشر جرحي قد اعترفوا بكونهم أعضاء في القوات المسلحة الإيرانية، وأنه قد تم إرسالهم للعراق كجواسيس ومعهم أسلحة ومعدات بث إذاعي لكن تم مصادرتها، فضلاً عن ذلك تم استضافة هؤلاء المعتقلين على تليفزيون بغداد لإجراء حوار معهم مع مدير هذا التليفزيون بوصفه مكلفاً بإجراء حوار مع الجواسيس للحصول على اعترافاتهم، وفي أثناء الحوار معهم حذر المحاور إيران من أية محاولات مستقبلية للتسلل إلى العراق، وأضاف أن الموت المحتوم ينتظر أولئك الذين يحاولون دخول

النظام، ومن ثم كان موقف العداء من هذه الحكومة دافعاً إلى تهدئتها الأوضاع مع الكرد بإصدار هذا البيان⁽⁴²⁾.

أما فيما يتعلق بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد وقف الشعب الكردستاني بجميع فئاته خلف قيادته المكونة من هذا الحزب ورئيسه عندما جدد النظام البعثي هجماته عليه، حيث غادر أكثر من 10,000 شخص مدنهم، واتجهوا إلى المناطق المحررة التي تتحكم بها الحركة الكردية، ضم هذا العدد أربعة آلاف معلم، وخمسة آلاف رجل شرطة، وألف من طلاب المرحلة الثانية والجامعات ثم انضم إليهم آلاف من الجنود وضباط الاحتياط، والمكلفون بالدفاع عن الحركة، فضلاً عن مائة طبيب، وثلاثمائة مهندس، وعدد من المديرين وموظفي الدولة، وفي الواقع كان تحرك الناس من جميع الفئات نحو الأرض المحررة نابع من تفضيلهم صعوبات الحياة هناك، وأزمات الحرب على الحياة تحت نير سيف البعث المسلط على رؤوسهم بدافع الوطنية⁽⁴³⁾.

ثانياً: تتبع صحيفة التايمز لتجدد القتال بين الحكومة العراقية والكرد

أعلنت الصحيفة أن بيان مارس 1970 السابق سبباً في إثارة الأزمة بين الطرفين مرة أخرى بسبب الخلاف حول تطبيقه؛ فالكرد ينظرون إلى هذا البيان على أنه انتصار لهم، واستقلال لشؤونهم دون أن يكون هناك وفاق وطني بينهم وبين العراق، وهو أمر مرفوض بالنسبة للأخيرة التي ردت على ذلك في تخليها عن الالتزام ببعض بنود هذا البيان؛ مثل تعليق تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية، ومشاركته في الحكم والسلطة، وتقليص المنطقة الكردية، والقضاء على كل قوي كردية من شأنها إثارة الشغب في الفترات القادمة، وهذا يعني أن الحكومة لم تكن لديها نية خالصة في تنفيذ هذا البيان بكامله وإنما كان خدعة منها في تهدئة الأوضاع لحين تدبير التدابير للقضاء على الهوية الكردية شيئاً فشيئاً للإبقاء على وحدة العراق، ومن هنا أشارت الصحيفة أن تركيا استنكرت موقف الحكومة في تماطلها في تنفيذ هذا البيان ظهر ذلك واضحاً عندما صرح رئيس الوزراء التركي عن تجاهل العراق لهذا البيان، وهذا من شأنه سيؤدي إلى تعقد المشكلة وتصاعد الأحداث⁽⁴⁴⁾، ومن ثم اهتمت وزارة الخارجية البريطانية بتتبع هذا الأمر عن طريق إرسال مراسليها للحصول

ونتيجة لهذا الموقف السلمي بين الطرفين ظهر الرأي العام البريطاني الذي أراد الإجابة على بعض التساؤلات حول هذا الموقف، ومن أبرزها: من الذي دفع حكومة البعث في إصدار هذا البيان وتنفيذه؟ ومن يدعم هذه الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني على السواء؟ وفي سبيل ذلك أرسلت الصحيفة بعض مراسليها للتحقق من هذا الأمر وإيجاد إجابة لتلك الأسئلة من خلال الاتصالات بممثلي الحزب بكل من الموصل وبيروت وأنقرة فحصل على شهادات منهم بأن البعثيين يتميزون بعدائهم لجميع الأحزاب والحركات والشخصيات السياسية في العراق حتي وصل الأمر إلى الاغتيال والشنق أو تعذيب قادة وأعضاء جميع الأحزاب، والجماعات حتي الموت في سجون النظام البعثي، ولم يسلم من ذلك القادة والأعضاء المنشقون عن حزب البعث بالإضافة إلى تصفية وسجن ونفي أكثر من نصف أعضاء لجنة المكتب الإقليمي ومن ثم انعدمت الديمقراطية والحريات الشخصية أمام حزب البعث الديكتاتوري فارتفعت آمال الأحزاب والجماعات بقرب الخلاص من هذا النظام⁽⁴¹⁾.

يضاف إلى ذلك أكدوا أن نظام البعث في بغداد معروف عنه علاقاته السيئة مع جميع الدول المجاورة دون استثناء؛ فكل من إيران وسوريا على خلاف معهم حول سياستهم تجاه الكرد، فضلاً عن تدخلهم المستمر في شئون الكويت التي يخططون لها خططاً بعيدة المدى، كما أعلنوا اختلافهم المباشر مع السعودية والأردن مرات عدة حتي مصر أعلنت أن العراق يعمل ضدها خاصة في ظل استخدام هذا النظام أسلوب العصابات ليس فقط داخل حدودها بل في مصر، ولم تسلم باكستان أيضاً فهم يعملون على تتبع كل من يساند الكردية أو يمددها بإمدادات أو أسلحة من شأنها يهدد الكيان العراقي في الوقت الذي كان يدعم فيه الإتحاد السوفيتي النظام البعثي في جميع المجالات بسبب العلاقات الوثيقة التي كانت تربط الأول بالثاني منذ عهد عبدالكريم قاسم وإن تغير موقفه بعد اغتيال الأخير ليلعب دور الوسيط لحسم الصراعات بين الحكومة العراقية والكرد منذ عام 1964م، ومن هذا يتضح أن الإتحاد السوفيتي كان يساند النظام البعثي ضد الكردية المسلحة وقد كان في بداية الأمر متعاطفاً معها لكن تغير موقفه بسبب تحسن علاقاته مع هذا

ولكي يوفي المراسل بنتائج هذه الحرب وحصيلة العنف الذي مارسته الحكومة تجاه الشعب الكردي أرسل قائمة حصل عليها من ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى مقر صحيفته بلندن إلى جانب اهتمام مراسلي وزارة الخارجية، ومجلس العموم بالحصول على هذه القائمة لإبداء الرأي بشأنها تضمنت خسائر فادحة للأكراد ممثلة في قصف مدن كردية عدة مثل قلعة دزة (الواقعة في إقليم كردستان العراق قرب بحيرة دوكان شمال السليمانية قرب الحدود الإيرانية) في 1974م، قتل منها 131 مدنيًا أغلبهم من النساء والأطفال من طلاب المرحلة الابتدائية حيث استهدفت مدرستين ابتدائيتين عمدًا وأصيب أكثر من 300 فرد، وفي 28 نيسان من العام نفسه تم ضرب بلدة حلبجة حيث دمر بها أكثر من 100 منزل، واضطر السكان لإجلاء البلدة، ولجئوا للجبال، كما قصفت بلدة زاخو التي يسكنها أكثر من 25 ألف نسمة قصفًا مستمرًا، وظلت النيران مشتعلة بما لمدة عشرة أيام حتي دخلها الجيش العراقي في الشهر التالي، وأطلق أفراد الرصاص عمدًا على كل من رأوه، وقُتل 65 شخصًا كما أصيب أكثر من مائة أغلبهم من النساء والأطفال⁽⁴⁸⁾ وامتد ذلك إلى أربيل فتم تدمير عددًا من المنازل والجوامع والكنائس بمن فيها من البشر، كما قُصفت منطقة كلك بدهوك بما فيه الجلالة وقتل منها نحو 40 شخصًا، وجرح 51 آخرين. امتد القصف إلى كل من ديالى و بامري، ومانكيشك، وسوران، كذلك شُقن نحو 11 مقاتلاً كرديًا بعد الحكم عليهم بالإعدام بجانب قيامهم بتعذيبهم وقطع أيديهم، وفقًا أعينهم، ورغم ما حل بهم إلا أنهم هتفوا تحت المشانق (بجيا البارزاني) مرتين. وفي 30 أبريل حُكم على خمسة أكراد من طلاب كلية الآداب بجامعة بغداد بالإعدام، وكان من بينهم فتاة تدعى ليلى قاسم، وفي تعليق من مراسلي وزارة الخارجية - وهو ما نشرت الصحيفة أيضًا - أن ما ارتكبته حكومة البعث من فظائع كانت بداية النهاية لها في بغداد؛ فمنذ عام 1961 وحتى عام 1974 كانت الأنظمة التي حكمت بالحرب على الكرد لم تستمر في الحكم أكثر من 15 شهرًا، كما أن ذلك لم يجعل الباقي من هؤلاء يسيئون من تحقيق مطالبهم، إذ ظل حوالى مليون ونصف المليون شخص في المناطق الحرة بإقليم كردستان

على المعلومات من قبل ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإذا ما حصل هؤلاء على هذه المعلومات قاموا بنقلها إلى سكرتير الدولة للعلاقات الخارجية وشئون الكومنولث ويدعي جيمس كالاهاان James Callaghan لعرضها على مجلس العموم لمناقشتها وتحديد الموقف البريطاني في ظل تتبع مراسلي صحيفة التايمز لنشر الحقائق وإبداء الرأي العام تجاهها⁽⁴⁵⁾.

لكن تبين بعد ذلك أن الحكومة العراقية اتخذت إجراءات بمعاودة الهجوم على الكرد وبناءً على ذلك سارعت الصحيفة لتغطية أحداث هذا الهجوم خاصة بعد أن تأكد لها إعلان الحكومة استعدادها لإرسال الجزء الأكبر من قوات الجيش العراقي إلى إقليم كردستان والذي يتكون من 4 وحدات من المشاة، و 4 لواءات مدرعة بالإضافة إلى الطائرات المقاتلة من طراز ميغ 17، 19، 21، وسوخوي 7، وباجار، وتوبولايف 22، وقد تمركزت كلها على حدود ميادين القتال في كركوك والموصل وأربيل استعدادًا لقصفها جويًا إلى جانب ذلك استورد البعثيون شحنات من الغازات المحرمة دوليًا، واشتروا أعدادًا من الأسلحة المميته لاستخدامها ضد المدنيين الكرد العزل⁽⁴⁶⁾.

ثم تحول القتال إلى مناوشات بسبب الأمطار الغزيرة في الفترة من 11 اذار إلى 15 نيسان عام 1974، ثم تعطش البعثيون للدماء فشنوا حربًا شاملة على المدنيين الكرد بعد ذلك، فتحركت فرق البشمركة (الفدائيين الكرد) بقيادة البارزاني لتعلن حالة الاستعداد للدفاع عن جميع ربوع كردستان مما أجبر القوات العراقية على الانسحاب من معظم القرى الجبلية، ووقعت معظم المعارك في التلال حول الطرق الرئيسة المؤدية إلى عدة مدن مثل كركوك والسليمانية، ورواندوز، والموصل، وزاخو، وفي تلك الأحداث خسرت الحكومة كثيرًا في أرض المعركة، ولم تتقدم أمام قوات البشمركة الذين دافعوا عن أرض آبائهم وأجدادهم ومنازلهم وعائلاتهم؛ حيث نجحوا في تدمير عدد من الدبابات والعربات المدرعة فضلًا عن زحزحة قوات الجيش النظامي عن كثير من مواقع. لكن كان رد القيادة البعثية عنيفًا حيث شنت حرب إبادة شاملة انتقامًا من الشعب الكردي باستخدام الطائرات الحديثة في قصف القرى، والبلدان بكثافة، وتم استخدام قنابل النابالم الحارقة ضد المدنيين العزل⁽⁴⁷⁾.

تماماً أن تقدم يد العون لجهة واحدة على حساب الأخرى حفاظاً على الأمن في المنطقة⁽⁵¹⁾.

لكن أمام الضغوط الكردية على بريطانيا بتقديمها أدلة تتمثل في أنه قد سبق لكل من جمعيتي الصليب الأحمر البريطاني والمألزي أن حصلوا على موافقة من هيئة الصليب الأحمر الدولية لفحص حالة السجناء الإندونيسيين، ومن ثم ليس هناك ما يمنع إعطاء نفس الحق للأكراد، وبناء عليه تحركت الأخيرة لعرض الأمر على مجلس العموم ليتولى رئيسه ادلسلي مهمة مخاطبة اللورد انشاير Lord Inchier رئيس جمعية الصليب الأحمر البريطاني لاهتمام بتلك المسألة هذا من جانب، من جانب آخر عرض ذلك على الأمم المتحدة بوصف الأمر يمثل أحد قضايا منطقة جنوب شرق آسيا لاتخاذ قرار في ضوء الأدلة السابقة المقدمة من الكرد⁽⁵²⁾.

أما بالنسبة لرأي مجلس العموم حول تداعيات الموقف بين العراق والكرد عقب الحركة اهتم مجلس العموم البريطاني - ضمن ملفه الخاص - بحالة الكرد في العراق (التسوية الكردية) التي طُرحت بين الطرفين بواسطة مجلس قيادة الحركة بهدف وضع حداً لحركة الكرد التي اندلعت ضد الحكومة المركزية، والتي استمرت من عام 1961 إلى عام 1975، وفي ظل ذلك عرض مجلس العموم بعض ملاحظات حول هذه التسوية وإمكانية تطبيقها بشكل فعال، وأثرها على السياسات العراقية في نواح أخرى وقد تم ذلك بم رأي من الصحف البريطانية لاسيما صحيفة التايمز التي وضحت للرأي العام البريطاني تجاه هذا الموضوع، وقد ظهرت هذه الملاحظات في السياسة التي اتبعتها السلطة منذ سنة 1963م ثم الحكومة البعثية في تموز 1968م، والتي ظهر منها أنهم اختلفوا بالتعامل مع المشكلة بالطرق التي تحصرها داخل المنطقة التي يتحكم فيها ملا مصطفى البارزاني وأتباعه وهي خارج سيطرة الحكومة العراقية في بغداد، وسعت إلى إضعافه بخليط من الحصار العسكري والسياسي؛ ونفذ الأخير بمعاونة منافس البارزاني جلال طالباني الذي دعمته الحكومة العراقية بالمال والسلاح، وبالرغم من أن الحكومة نفذت بعض المقترحات لتسوية المشكلة، وقدمها عبدالرحمن البزار إبان توليه رئاسة الوزارة عام 1966م، فتم إنشاء جامعة في

في ظل ظروف حرب كارثية، ومعظمهم من النازحين، فلا يمر عليهم يوم واحد دون سقوط شهيد أو أكثر يفوق ذلك الحصار الاقتصادي الذي وضعته الحكومة للكرد، مع عدم تلقي آلاف الجرحى والمرضى غير القادرين على العلاج أو الرعاية الطبية⁽⁴⁹⁾. في ظل الخسائر الفادحة التي حلت بالكرد في هذه الحركة برز تساؤل بريطاني حول ما إذا كان الشعب الكردي سيترك مصيره ليفني على يد النظام البعثي المستبد؟ أم يجب مد يد المساعدة لهم للنجاة؟ وهو ما حاول مراسل الصحيفة أن يجيب كلية من خلال متابعة كل استغاثة من الكرد للمرة الثانية بمنظمة الصليب الأحمر الدولية عن طريق بريطانيا، ورأي مجلس العموم حول تداعيات الموقف بين الطرفين عقب هذه الحركة. من خلال مقارنات بين (عرض 1966 و 1970) حتى انتهاء الحركة عام 1975).

أما بالنسبة لاستغاثة الكرد بمنظمة الصليب الأحمر الدولية فذكرت صحيفة التايمز على لسان أحد مراسليها أن منظمة الصليب الأحمر البريطاني تلقت توصية بخصوص طلبات التحرير الكردية من مختلف جمعيات الصليب الأحمر لجذب الانتباه في هذا المؤتمر إلى مأساة الكرد المرضى والجرحى، لكن المنظمة المذكورة أعلنت عن عدم تحركها لمساعدة هذه لأن تدخلها أو مساعدتها يعد عدائية في نظر الصليب الأحمر العراقي، لذلك طالبت أن يتبنى الأمر جمعية صليب أحمر أخرى لإثارة هذا الموضوع في المؤتمر في الوقت الذي فوضت فيه بريطانيا كل من هاين وورث Hain Worth ودرابر Draper من خبراء قوانين الحرب، وبايستون Paiston المستشار القانوني للقسم القنصلي بوزارة الخارجية لعمل مباحثات في إسناد الأمر لأحد الجمعيات لتقوم بتلك المهمة بدلاً منها. فلما وصل هذا الموقف لا لتحرير الوطنية الكردية قامت الأخيرة بالضغط على منظمات الصليب الأحمر لمناقشة البلاء الواقع على الكرد المرضى والجرحى لإثارتها في المؤتمر⁽⁵⁰⁾.

ولكن في الوقت نفسه حاولت منظمات الصليب الأحمر أن تضغط على الحكومة العراقية لإيقاف القتال على أساس إنساني دفاعاً عن السلام والاستقرار في المنطقة مؤكدة أنها ترفض

السليمانية، وإنشاء المجمع العلمي الكردي، واعتمدت اللغة الكردية كلغة للتعليم في المناطق الكردية، كما صدر عفو عمن شاركوا في القتال، واقترح شكل من أشكال اللامركزية في الحكومة وبرغم هذه الإجراءات الاسترضائية لم تتوقف الاشتباكات العشوائية⁽⁵³⁾.

كما ظهرت جدية المفاوضات بين الحكومة البعثية وممثلي ملا مصطفى البارزاني في ظل إيقاف إطلاق نار واقعي؛ وكانت هناك شكوك وصلت إلى حد الريبة في قدرة الجانبين على التغلب على شكوكهما، والجفاء بينهما بشكل كاف للتوصل إلى تسوية كثير من المسائل الصعبة العالقة بينهما. وإن كان لا تتوفر معلومات كثيرة حول مسار المفاوضات، ويبدو أن المبادرة جاءت من الجانب البعثي، وأن الاتصالات الأولية بدأت في أواخر عام 1969 في بيروت الكردية حيث أرسل مبعوثين من بغداد لإقناع البارزانيين أن الحكومة تتصرف بحسن نية، وتسعي حقاً لتسوية سلمية، وقد استغرقت المفاوضات شهري يناير وفبراير، وكانت بين حسين التركيتي وجردان التركيتي وصالح مهدي من جانب الحكومة، ومحمود ومحسن ديزيلي وشوكت أكرابي وإحسان شيرزاد وصالح يوسف من بين ممثلي الكرد⁽⁵⁴⁾.

كذلك جاءت نقاط التسوية التي كان من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأنها كما هو متوقع مدي مشاركة الكرد في تشكيل السياسة، وممارسة الصلاحيات السياسية على المستوى الوطني والامتداد الفعلي للمنطقة الكردية على الأرض والحقول البترولية القريبة منها، ودرجة الاستقلال التي ستمنح للمناطق الكردية وحصلتها في موارد الدولة، والكَم المتوقع تنفيذه من الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة، ومستقبل فرق البشمركة (قوات البارزاني المسلحة)، وإصرار البارزاني الشهير على وجود ضمانات خارجية كذلك تأرجحت المفاوضات التي كانت على شفا الانهيار أكثر من مرة لكن أنقذها تصميم صدام حسين على من ناحية وأدارك البارزاني أنه لن يخسر كثيراً ويتفادى الدمار الإيراني (بأخذ ما تمكنه الحصول عليه بالإضافة إلى شرف المحاولة مع ملاحظة تقدمه في السن). وقد تمخضت عن هذه المفاوضات إعلان مجلس قيادة الحركة بيان 11 مارس 1970 - كما تم الإشارة

إليه من قبل - بهدف التوصل إلى تسوية لإنهاء المشكلة لكن كان رأي مجلس العموم البريطاني في هذا البيان أنه لا يأخذ شكل الاتفاقية المعتادة حيث؛ لم يكن مناسباً لحكومة تتعامل مع مجموعة من الفائزين عليها بدلاً من معاقبتهم وفرت لهم حقوقاً بمقتضى هذا البيان، وكان ذلك موضع ترحيب من البارزاني بعكس جلال طالباني منافسه الذي كان على علاقة بالحكومة العراقية حيث عدّه البارزاني - مثل بريطانيا - هذه التسوية هي أفضل من تسوية 1966⁽⁵⁵⁾ من حيث التطبيق فعلى الرغم أن أحد عشر بنداً الخمسة عشر لاتفاقية 1970 يعد تكراراً للاتفاقية التي سبقتها في عام 1966 مع اختلاف طفيف في الشكل أو التركيز على موضوع معين فيما يتعلق بمشاركة في الحكم إلا أن هذه الاتفاقية لبت مطالب الكرد فيما عدا حصولهم على علمهم الخاص والحصة الثابتة من موارد حقول البترول، والتمثيل في مجلس قيادة الحركة⁽⁵⁶⁾.

لكن في الوقت نفسه يري مجلس العموم أن هناك شروط فُرضت على البرزاني لقبول هذه البيان - من خلال بروتوكول سري - وهي تسليمه لمعدات البث الإذاعي والأسلحة الثقيلة، ولم توضح طريقة مشاركة الكرد في السلطة التشريعية إذ تم الاتفاق طبقاً لهذا البروتوكول على إنشاء مجلس وطني يمثل الكرد والأقليات الأخرى بالرغم أنه نُقل على لسان المتحدث باسم ملا مصطفى البرزاني ويدعي محمود عثمان بأن هناك اتفاق سيتم في خلال شهرين أو ثلاثة من حيث توزيع بعض الوزارات على الكرد، وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني سيفكر في مرشحين له في ذلك وهذا يعني أنهم لن يُسمح لهم بالمشاركة في صنع القرار لأن الوزراء ليسوا أكثر من منفذين للسياسات العليا. أما عن مستقبل فرق البشمركة والتي يبلغ عددها نحو عشرين ألف جندي فلم يخطر ببال البرزاني التخلي عنها دون ضمانات خارجية؛ إذ لا يطالبه البروتوكول بتسليم الأسلحة الخفيفة بعكس اشتراط تسليم الأسلحة الثقيلة أو بتسريح جنوده⁽⁵⁷⁾.

لكن السؤال الذي طرحه مجلس العموم هو: هل ستم هذه الاتفاقية؟ وهل ستكون هناك ثقة من الكرد في تنفيذها في الفترة المقبلة؟ في كل الأحوال أكد مجلس العموم أن تطبيق هذه الاتفاقية هو حل يُرضي جميع الأطراف لأنها ستؤدي إلى تهدئة

الأوضاع في منطقة استراتيجية مهمة في الخليج العربي لكن بشرط استمرارها في التنفيذ⁽⁵⁸⁾، هذا في الوقت الذي كشف فيه مجلس العموم عن فقرات سرية - من مصادر موثوق بها - وجدت في هذه التسوية ولم تعلن عنها الحكومة العراقية منعاً لإثارة الكرد تمثلت في تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على تطبيق الاتفاقية من جانب الطرفين، وتقليل عدد القوات الكردية، ونزع سلاح القوات المعارضة للملا مصطفى البرزاني وسحب القوات العراقية النظامية إلى مكائنها الطبيعي، كما يسمح والحزب الديمقراطي العراقي بالعمل بحرية في المنطقة الكردية، وكذلك الحصول على صحيفته التي توقفت من قبل، يضاف إلى ذلك السماح لكل من كان يعمل في الحكومة العراقية وترك منصبه الانضمام إلى الحركة الكردية بالعودة إلى موقعه دون خسارة أي من امتيازاته، وتُحتسب فترة خدمة أي شخص انضم للبشمركة على أنها فترة خدمة في الجيش النظامي العراقي⁽⁵⁹⁾. ومن الفقرات السرية أيضاً إجراء إحصاء عام للسكان لتحديد منطقة انتشار الأغلبية الكردية، وأخيراً على الرغم من عدم تعديل العلم العراقي لإدخال الرمز الكردي فيه إلا أن ذلك يُنفذ في حالة تغيير العلم⁽⁶⁰⁾.

ومهما يكن من أمر فقد ذكرت الصحيفة على لسان أعضاء مجلس العموم أن كلاً من الحكومة العراقية والكرد تكبدت منذ الإعلان عن هذه الاتفاقية مشاق كثيرة في تأكيد نية كل منهما في الالتزام باستمرارها؛ ففي 30 مارس من العام نفسه عين خمسة أكراد في التغيير الوزاري الجديد في وزارات الزراعة، والعمل، والإسكان، وتطوير الشمال، وبالرغم من البداية شبه المبشرة بالخير (حيث أن المناصب الوزارية غير ذات أهمية في العراق الحديث) يعتقد مجلس العموم أن فرص تطور هذه الاتفاقية إلى حل سلمي دائم للمشكلة الكردية أقل من النصف بوجود مسائل تُركت غير مشروحة في الملحق السري الخاص بالاتفاقية المعلنة، ومن هذه المسائل المساحة المحدودة للحكم الذاتي والمعني المحدد للكلمة، والمبالغ المخصصة للتطوير الاقتصادي للمنطقة الكردية، كل هذه النقاط تُعد مثيرة للمشاكل منذ البداية، وسيستغرق النقاش فيها مجدية وقتاً طويلاً من المفاوضات الصعبة، ولا يوجد دليل على نية الحكومة العراقية

بالخوض في هذا الأمر فيما يحتاج الكرد من جهة أخرى إلى استراحة من الحرب رغم عدم وجود سبب يجعلهم يثقون في الحكومة العراقية نظراً لتاريخ العلاقات بينهما، ولذا فلن يوافقوا حتماً على التسريح النهائي لقوات البشمركة، وتسليم أسلحتهم الثقيلة، وشبكة اللاسلكي حتى يروا الأموال البعثية وجهداً جاداً موجهاً نحو توضيح النقاط الغامضة في الاتفاقية⁽⁶¹⁾، وفي الوقت نفسه أكد مجلس العموم أن هذه الاتفاقية قد سببت القلق للشاه محمد رضا بهلوي لأنه كان يدرك أن العراقيين سيتفرون لإثارة المشاكل من أجل الكويت والخليج بشكل عام، ويخشى أكثر من إفسادهم للموجودين على جهته من الحدود، ومن ثم إثارة المشاكل مع إيران مثلاً في خوزستان حيث تتواجد بها أغلبية عربية تقدر بثلاثة ملايين يمكن أن تشكل قلقاً للشاه لذا فعليه أن يكتف بتدخله في كردستان لإفساد الاتفاقية⁽⁶²⁾.

وتتوقع بريطانيا أنه في حالة تطبيق هذه الاتفاقية بنجاح فسيتم إعادة توزيع القوات العراقية (قد تصل إلى أربعة أقسام) الموجودة في الشمال حالياً، وخاصة وأن الحكومة أعلنت عن رغبتها في إعادة نشر قوات أكثر في الأردن، والجهة الجنوبية الشرقية مع إيران غير أنه لم تنقل حتى هذه اللحظة سوي فرقة واحدة من كردستان (إلى الأردن) ربما يزيد ذلك بعد التقدم في تطبيق الاتفاقية لإرسال العدد الأكبر من هذه القوات إلى الأردن لتدعيم حدودها تجاه الجبهة الإسرائيلية، في الوقت الذي يُحتمل فيه نشر قوات عراقية جنوباً لمواجهة إيران عبر شط العرب، وسواء كان نشر هذه القوات لدواعي أمنية أو استعراضية فإنها في الحالتين ستزيد من التوتر على طول الحدود العراقية الإيرانية، وأيضاً في الكويت بالرغم من أن العراق لم يُظهر نية عدائية تجاه الأخيرة في الوقت الحالي، وإن لمحت سراً بأن (الكويت ملكهم)، وفي النهاية أقر مجلس العموم أن هذه الاتفاقية في ظاهرها تدعو إلى السلام أما باطنها فهو خطر على الطرفين إذا لم يتم تنفيذها من خلال إعادة القتال بينهما ودخول أطراف معادية لهما⁽⁶³⁾. وعلى هامش هذه الاتفاقية ذكرت الصحيفة ما أجراه البرزاني من حوار شمل أسئلة عدة أولها سؤال البرزاني أن يصف العلاقة بين الكرد والعراق عقب بيان 11 آذار السابق، فأجابه بأن هذا البيان ليس استقلالاً، أما عن العلاقة فهي تتركز "على

أن العرب والكرد وحدة واحدة يجمعها العقل ويفرقها الجنون" ثم شدد حين سأله عن الحكم الذاتي الذي أعطاه هذا البيان للكرد، وعن قوانين وقرارات الحكومة العراقية تسري على إقليم كردستان، أجاب إن الشعب العراقي يدعم الحكومة، وأن الكرد ملتزمون بما يقرره شعب العراق بالإضافة إلى قرارات الحكومة. وعن سؤال آخر وجه له حول هل هناك خطط للمشاركة في أي عمل رسمي في المستقبل؟ أجاب أن من واجب الشخص خدمة شعبه، وأن يستمر في خدمته حسب قدراته وإن كنت في الوقت نفسه قد قررت أن اعتزل الحياة السياسية لكن رفقاائي رفضوا ذلك وأصروا على استمراي في أداء واجبي حسب قدرتي⁽⁶⁴⁾. وعند سؤاله عن منافسه القائد الكردي جلال طالباني الذي دعمته الحكومة العراقية أكد استمرار الأمة الكردية حتي لو كان هناك بعض الجواسيس والعملاء أعداء الدين والوطنية الكردية وحقوق الأقليات، ومن ثم فلا يمكن وصفه بالكردي، وتم رفضه دون أن يحدد أسماء محددة، ومن أبرز الأسئلة التي وجهت إلى البرزاني هل الكرد سينضمون إلى المقاومة الفلسطينية؟ فأجاب أن سنه ولا قدراته تسمح له بذلك، السؤال بطريقة أخرى قائلاً: هل يوافق في حدود قدراته كقائد لقوات البشمركة (التي عددها 20 ألف مقاتل) أن تساعد هذه القوات المقاومة فأجاب المسؤول هو رئيس الجمهورية العراقية⁽⁶⁵⁾، ويتضح لبريطانيا من إجابات البرزاني على هذه التساؤلات أنه كان يسعى لتحقيق مطالب الكرد في الحفاظ على هويتهم مع الاعتراف بشرعية الحكومة العراقية، وليس في نيته إثارة القلاقل، أو العودة لممارسة أو القتال اقتناعاً بما توصلت إليه المفاوضات بين الطرفين وما نتج عنها من تسوية في عام 1970 والتي عدّها أكثر نجاحاً من تسوية عام 1966 على حد تعبيره، لأنها أكثر اتساعاً وشمولاً لتنفيذ مطالب الكرد فيما يتعلق بالحكم والهوية والاستقرار.

وفي ظل متابعة الصحيفة لهذه التسوية أشارت إلى موقف حلف بغداد من هذه التسوية، رصدت الصحيفة عدة نقاط أثارها الحلف في اجتماعه عقب حركة أيلول تمثلت في فائدة هذه التسوية للطرفين خاصة العراق في دعم مركزه، ثم رد فعل السياسة العراقية تجاه كل من إيران والخليج وإسرائيل؛ إذ من

المستبعد إعادة توزيع العدد الكبير من الجنود الذين مازالوا محاصرين في كردستان في هذا الوقت، وثمة تحفظ آخر حول توطد العلاقات بين العراق والإتحاد السوفيتي حيث تستمر سلسلة المساعدات والأسلحة والتكنولوجيا السوفيتية للعراق في مقابل تطوير حقول البترول. وعلى الوجه الآخر لازالت العلاقات السورية العراقية متوترة دون أي بادرة للتحسن، كما بُذلت محاولات للحد من الخلافات مع مصر ولبنان والأردن مع وجود رغبة في توثيق العلاقات مع اليمن في ظل الحرب الأهلية المهددة بتقسيم اليمن، مع الإشارة إلى طموح العراق في الخليج؛ فحاول حلف بغداد تصفية هذه الخلافات الناتجة عن فكرة توحيد القوات المسلحة العربية للدفاع عن مصالح دولها المشتركة التي كانت أحد أهداف الجامعة العربية منذ تأسيسها⁽⁶⁶⁾.

وبناءً على ذلك يؤكد الحلف على هذا الأمر (بناءً على اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعتها جامعة الدول العربية منذ عام 1945م، والتي لم تنشط منذ اندلاع حركة أيلول في عام 1961) للقضاء على الخلافات التي قد تحدث بين الدول العربية تفرغاً للصراع العربي الإسرائيلي الذي أفاد من المشاكل الداخلية للدول العربية لاسيما العراق التي قسمت قوتها في الحركة إلى قسمين؛ قسم متمركز في الأردن للمساهمة في الصراع العربي الإسرائيلي، وقسم كبير في كردستان مشغول بالحركة الكردية الطويلة إلى أن انتهت بالتسوية، بالإضافة إلى التوتر مع إيران حول شط العرب؛ فمن الصعب قياس قوة جيش مرتبط بالسياسة في بلد مضطرب كهذا، حيث يمكن التشكيك في القيادة، ولا يمكن الوثوق بالقوة والفعالية التي تدل عليها أعداد الجيش وعناده⁽⁶⁷⁾.

فقد قامت صحيفة التايمز - عن طريق مراسليها - بتغطية تفاصيل مراسلات أعضاء مجلس العموم إلى مكتب وزير خارجية بريطانيا - بعد الإفراج عنها - حول مقترحات تقدموا بها لبحث المشكلة، وإيجاد طرق لحلها، وقد قامت الصحيفة بنشرها أولاً بأول للوقوف على حقيقة الأمر؛ ففي 24 أيلول 1974م استلم كل من فير Veir وكوليز Coles بمكتب الوزير مراسلة مقدمة من روسيل جونستون Russell Johnston وهو من الحزب الليبرالي المسئول عن موضوعات مكتب وزارة

للتطوير و (NENAD) المعنية بالتطوير الإحصائي وهو مشروع وطني أمريكي يخدم الطلاب ذوي الدخل المنخفض ومعلميهم من أجل رفع مستواهم العلمي لاسيما في مجال الرياضيات المعنية بجمع المعلومات عن الطاقة لتعزيز السياسات السليمة، وكفاءة الأسواق والفهم العام للطاقة، وتفاعلها مع الاقتصاد والبيئة، وهي تشمل برامج تقييم الأثر البيئي بيانات عن الفحم، والبترو، والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة النووية وهو جزء من وزارة الطاقة الأمريكية وكان هدف كل منها من التوصيات الحفاظ على مجالات العمل مع العراق بصفة خاصة، والخليج بصفة عامة لذا دعمت كل منها قرار الحياد تجاه المشكلة الكردية مع بريطانيا⁽⁷¹⁾.

وبناء عليه أرسل وزير خارجية بريطانيا ديفيد إنبال Davied Ennal ردًا على رسالة روسيل جونستون السابق (الذي طالب بمثل الحكومة العراقية أمام المحكمة البريطانية من قبل) ليؤكد له أن طلبه رُفض بناء على توصيات مجلس العموم السابقة حفاظًا على العلاقات مع العراق، لكن من المتاح الأمر للحكومة أن تطلب من الحكومة العراقية تقديم استفسار للبرلمان حول طبيعة الوضع الكردستاني دون تدخل في شئونهم، ومن ثم طلب الوزير من روسيل المذكور أن يتدارك هذا الحق لبريطانيا القائم على حماية الأخيرة لحقوق الإنسان بصفة عامة. أما فيما يتعلق بالمشاكل الحادثة بين الكرد والحكومة العراقية فليس لدى البريطانيين موقف رسمي للتوسط، ومن ثم عليهم توضيح الاختلاف بين الاستجواب الرسمي للحكومات الأخرى بشأن الأوضاع الداخلية في بلدانهم وبين إلقاء الضوء على قضية بعينها حينما توجد أدلة قاطعة وواضحة على عدم تطبيق العدالة بشكل كامل، وذلك من خلال المصادر التي يتم التوصل إليها سواء في مناقشاتنا السرية والعامة⁽⁷²⁾.

فجاء الرد من روسيل جونستون المذكور على هذه الرسالة الموجه إليه - والتي نُشرت من قبل الصحيفة - ومضمونها يؤكد على أنه لا يختلف مع الوزير في توضيح موقف الحكومة البريطانية بالتزامها الحياد في هذا الشأن، لكن إذا توافرت لدينا أدلة قاطعة على عدم تطبيق العدالة من قبل الحكومة العراقية تجاه الكرد

الخارجية وشئون الكومنولث حول إمكانية استدعاء ممثلي الحكومة العراقية للممثل أمام المحكمة البريطانية لتقديم بيانات ومعلومات حول طبيعة الوضع في كردستان العراق عقب الحركة، لكن جاء رد الحكومة العراقية أنه ليس هناك أية أحقية لبريطانيا في استدعاء الحكومة العراقية للممثل أمام حكومات أجنبية يُشرح فيها أحوال مواطنيها، أو تُلقي استفسارات بشأنهم⁽⁶⁸⁾. وهذا الرد لقي تأكيدًا من منظمة (G. H. R) الجمعية الخليجية لحقوق الإنسان وهي تسعى للارتقاء بالعمل الإنساني أو الدفاع عن مبادئ ومفاهيم، وقيم حقوق الإنسان في دول الخليج العربي وبل ونشر ذلك كله على المستوي الإعلامي، والمدني، والاجتماعي والديني، حيث اعترفت بعدم أحقية الحكومة البريطانية في التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وإن عليها فقط تقديم المساعدات المالية والإنسانية للمتضررين من الكرد. لكن ظهر رأي آخر من أحد أعضاء مجلس العموم يدعي ويلسون Wilson في خلال حديثه في إحدى الجلسات في يوم 13 يونيو 1974م ذكر فيه أنه من الأفضل مناقشة مثل هذا النوع من القضايا في جلسات خاصة وسرية بمجلس العموم بدلاً من المناقشات العامة ونشرها عبر الصحف⁽⁶⁹⁾.

وفي نهاية الأمر ظهر اتجاه يؤيد رأي مجلس العموم حول إرجاع ملف الوضع الكردستاني العراقي للحكومة العراقية بوصفها المسؤولة عن ذلك، فالمشكلة الكردستانية تنحصر في كل من الجيش العراقي والبشمركة الكردية، ومن ثم فالموقف العراقي أصبح شديد الحساسية تجاه ذلك، وبناء عليه أقر مجلس العموم أن أية محاولة من قبل الحكومة البريطانية في استدعاء ممثلي الحكومة العراقية لمناقشتهم حول سياستهم تجاه الكرد سيضع الأولي في عداء شديد مع الثانية، وبالتالي ستعرض العلاقات الدبلوماسية مع العراق لحظر محتمل؛ لذا فمن الأفضل التزام الحياد تجاه المشكلة مثلما كان موقف بريطانيا من أحداث أخرى مثل وضع الجالية اليهودية في العراق التي التزمت تجاهه الحياد أيضًا منعا لتوتر العلاقات بينهما⁽⁷⁰⁾.

وقد صدق على توصيات مجلس العموم السابقة منظمات أمريكية مثل (EESD) - تطوير البيئة والطاقة، و (SEED)

نجحت الأخيرة في كشفها والقبض على أعضائها، وكان من بينهم عدد من الضباط العراقيين الذين كانوا قد انضموا للحركة ضد قاسم الموصلية منذ عام 1959م، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اكتشفوا تورط بريطانيا في دعمها لحيلة مدبرة عن طريق عمل جنازة رمزية كان محباً بنعشها عدد كبير من الأسلحة لصالح الكرد إلا أن السلطات العراقية تمكنت من ضبط أعضاء خليتها وكانوا في أصل كويتي، وقد خططوا لها لدعم فكرة القومية العربية كما أن بريطانيا أيدت فكرة انتشار قوات في الكويت بحجة الدفاع عن استقلالها⁽⁷⁶⁾.

لكن ردت بريطانيا على هذه الاتهامات - كما نشرتها الصحيفة - بأن الحكومة العراقية تروج ادعاءات كاذبة حولها، وأنه ليس هناك أدلة تثبت صحة ما نشرته في هذا الموضوع، وأكدت أنه إذا كانت تدعم الكرد لما تعرض عمالها لعمليات اختطاف من وقت لآخر طوال فترة الحركة بشركات البترول العراقية كوسيلة ضغط من قبل الكرد لتغيير موقفها من الحياد إلى الدعم لها ضد الحكومة العراقية⁽⁷⁷⁾.

رصدت الصحيفة عدد من الأسباب - من وجهة نظرها - وراء فشل حركة أيلول هي أن العراق كانت أفضل قيادة للحكم بسبب ضعف الكرد عسكرياً، وهذا كان سبباً من ضمن الأسباب القوية وراء هزائم الكرد المتتالية طوال فترة الحركة، ومن ثم فقد عدت هذه الأسباب لتقنع العالم بتغيير موقفها لصالح العراق ففي هذا الصدد صرحت الصحيفة أن بريطانيا أقرت أن الجيش العراقي كان الأفضل في القيادة والقتال، ومسك زمام الأمور بسبب خبرته العسكرية التي مكنته من اختراق منطقة نفوذ عشيرة البارزاني نفسها رأس حربة الحركة حتى إن رجالها اضطروا للجوء إلى حدود إيران وتركيا لكن لا شك أن الجيش سيتبع آثارهم حتى تتجمع تلك القبائل ليتم التفاوض معهم مرة أخرى لإيجاد تسوية سياسية لإنهاء الأمر، ومن الأسباب الأخرى أيضاً أن معارك الكرد الدبلوماسية جاءت محيية للأمال أكثر من نتائج القتال على الأرض رغم تمتعهم بدعم شيوعي نشط، حيث اتهمت روسيا كلاً من الأتراك والإيرانيين والسوريين بالإضافة إلى العراق بكونهم جزءاً من مؤامرة لحلف بغداد ضد الشعب الكردي المسلم، كذلك اتهم العراق أيضاً أمام الأمم

فلا بد للحكومة أن تتدخل تمثيلاً مع سياستها في الدفاع والحفاظ على حقوق الإنسان⁽⁷³⁾.

وبهذا الأمر أصبح ملف الكرد في العراق مفتوحاً أمام مجلس العموم البريطاني للوقوف على ما يطرأ عليه من أحداث جديدة، وإزاء ذلك حاولت الصحيفة الرد على ما طرحته الصحف العربية من سؤال حول لماذا تحاول بريطانيا التدخل في الشؤون العراقية؟ رغم إعلانها الحياد والتأكيد على ذلك مراراً في ظل الضغوط الكردية فأجابت الصحيفة بعد عمل اتصالات عدة مع ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني من ناحية، ومستشار القسم القنصلي بمكتب وزارة الخارجية من ناحية أخرى تبين أن بريطانيا تحاول بقدر الإمكان العمل على وقف عمليات الاضطهاد والقتل والاعتقالات الواسعة للأكراد حفاظاً على حقوقهم الإنسانية مع توصل الطرفين إلى حل سلمي بينهم، يضاف إلى ذلك أن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يضر بمصالح بريطانيا لا سيما فيما يتعلق بالنفط، لذا فإن كل ما يهيمها استقرار الوضع في العراق بصفة عامة، وكردستان بصفة خاصة⁽⁷⁴⁾.

ثالثاً: اتهام العراق لبريطانيا لدعمها حركة أيلول

رغم إعلان بريطانيا موقف الحياد تجاه القضية الكردية وجه اتهام من الحكومة العراقية لبريطانيا بشأن دعمها للحركة الكردية، وقد تم مناقشة هذا الأمر بمجلس العموم فضلاً عن اهتمام الصحيفة عن طريق مراسليها بمكتبها ببيروت للتحقق من ذلك، ففي 24 سبتمبر 1974 فتح أحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق النار على بريطانيا حيث صرح لإحدى الصحف في بغداد أن الجانبين البريطاني والأمريكي يقفون وراء الاحتجاجات الكردية في شمال العراق، وصرح أن السفارة البريطانية ببغداد وجواسيسها قاموا بدفع ما يقرب من 400 ألف دولار لدعم وتحريض الكرد، لذا هددت الحكومة العراقية بإغلاق السفارة إذا لم تتوقف عن دعمها للأكراد⁽⁷⁵⁾.

من ناحية أخرى وجه اتهام آخر لبريطانيا من قبل الحكومة العراقية أيضاً بشأن دعم الأولى لشبكة تجسس أجنبية كان من ضمنها خلية تابعة لدولة الكويت بسبب توتر العلاقات مع الأخيرة من جراء المشكلات الحدودية بينها وبين العراق، لكن

ما ذكره الرئيس جمال عبدالناصر حيث قال: (إن الجمهورية العربية المتحدة تعارض أي انفصال وتقاومه بكل الوسائل وتؤيد المفاوضات سبيلاً إلى حل سلمي وتطلب تخفيف الإلحاح على الحكومة العراقية وتقدير مشاغلها خصوصاً وإن الحوادث كلفتها وقتاً طويلاً كذلك فإن المشكلة معقدة تحتاج الدرس العميق كما أن الطرف الكردي سوف يواجه أعداء العرب جميعاً إذا فكر في استئناف القتال كوسيلة للضغط على الحكومة العراقية)⁽⁸¹⁾، وبسبب تصريحاته هذه تدهورت العلاقات بينه وبين حكومة البعث خاصة بعد قيام الأخيرة بالمطالبة بالدعم التركي والإيراني والغربي في قتالهم ضد الكرد من خلال حلف بغداد⁽⁸²⁾.

الخاتمة:

يمكن القول أنه من خلال تتبع صحيفة التامز من ناحية وقرارات مجلس العموم بشأن دراسته لملف حالة الكرد في العراق يُعرب عن موقفه أمام تطورات الأحداث والموقف الدولي منها أن نخرج بعدة نتائج تمثلت في أسباب فشل الحركة الكردية، وهي:

- 1- أن الحركة الكردية لم تلق تأييد إلا من بعض الأفراد الذين ينتمون لبني جلدتهم ممن يقطنون القرى الجبلية الواقعة على الحدود المشتركة بين تركيا وإيران والعراق.
- 2- تراجع بعض الدول مثل بريطانيا وتركيا والاتحاد السوفيتي وإيران عن تقديم المساعدة للحركة الكردية خوفاً على علاقاتهم ومصالحهم مع العراق.
- 3- استغلت الحكومة العراقية الانفصال الذي حدث في الحزب الديمقراطي الكردستاني بين كل من ملا مصطفى البارزاني وجلال طالباني في إثارة القلاقل بينهما الأمر الذي أدى إلى حدوث انشقاق في الحزب الذي أخذ على عاتقه تنفيذ مطالب الحركة الكردية.
- 4- قوة التسليح العراقي مقارنةً بتسليح الكرد رغم إمداد الأخيرة في بعض الفترات بالسلاح من قبل الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الخبرة العسكرية وقوة القيادة والحكم للعراق.
- 5- كانت الإبادة الجماعية التي مارستها الحكومة العراقية تجاه الكرد أضعفت من قواهم واستعادة صفوفهم من جديد.

المتحدة بالإبادة الجماعية للأكراد. وفي الوقت نفسه طالبت حكومة منغوليا إدراج مناقشة المسألة الكردية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها ما لبثت أن سحبت هذا الطلب دون تقديم سبب رسمي لذلك، وأمام ذلك استنكرت بريطانيا اتهامات كل من روسيا ومنغوليا حيث أكدت أنه ليس لدى روسيا أو أي من أعوانها أدلة تثبت صحة اتهاماتهم للعراق⁽⁷⁸⁾.

إلى جانب ذلك صرحت الصحيفة أن بريطانيا اكتشفت أن هناك تعاون وثيق بين الكردية في المنفي، وبين الجناح اليميني المتطرف للمعارضة العراقية، كما كان هناك بيان سري أذيع مؤخراً عن الوحدات المسلحة من الشيوعيين والديمقراطيين الذين يقاتلون في صفوف المواطنين الكرد دفاعاً عن هدفهم المشترك، حيث يُمكن إعادة الدعم النشط للكرد في أي وقت في المستقبل⁽⁷⁹⁾.

كان من ضمن الأسباب التي اهتمت بريطانيا بحصرها للوقوف على هزائم الكرد هو تخلي الرئيس جمال عبد الناصر (1954-1970) عن مساعدتهم، وذلك عندما أكدت أن الفائدة الوحيدة من زيارة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى القاهرة وقت الحركة أن المصريين وصفوا الحركة بأنها غير عادلة، وأن موقف عبدالناصر من الثوار الكرد الذين زاروه لم يكن أبداً داعماً لهم، ولا لأي تهدد وحدة أي دولة عربية رغم تأكيداتهم له بأنهم لا يرغبون سوي في الحكم الذاتي لإقليمهم تحت سيطرة الحكومة العراقية، وعللت بريطانيا بأن الحكام العرب الاشتراكيين بصفة عامة كانوا حذرين للغاية في دعم الحركات الوطنية التي ليس لها موقف واضح من الاستعمار⁽⁸⁰⁾.

لكن في واقع الأمر كانت هناك حقيقة أخفتها الصحيفة في موقف الرئيس جمال عبدالناصر من القضية الكردية - مع صحة ما ذكرته من رأيه السابق تجاه القضية الكردية - هي أنه قد أبدى أسفه لاستئناف القتال وطبيعة العنف والقوة المفرطة التي كانت تمارس ضد الكرد، حيث أوضح أنه يرفض أي انفصال كردي عما يرفض طلب الكرد بفرقة عسكرية داخل الجيش العراقي فالمشكلة الكردية يمكن حلها على أساس الحكم الذاتي واللامركزية، وقد وضع ذلك في اللقاء الأول والأخير الذي تم بينه وبين جلال طالباني في ظل استمرار القتال وذلك من خلال

opinion in the Kurdish revolt in Iraq, Fco 8/ 2318, September 24, 1974.

4. البرزاني : نسبة إلى قرية بارزان الواقعة في قضاء زيار، ويطلق على سكانها اسم البروزيين ومعناها بالعربية (مقابل الشمس) أو البارزانين وهي جماعة مكونة من عدة عشائر وترتبطها رابطة الطريقة النقشبندية التي بنها شيوخ بارزان، عاشت هذه العشيرة حياة التمرد والعصيان، برز الشيخ أحمد شقيق ملا مصطفى خلال أربعين عامًا بوصفه زعيمًا روحياً، وأسهم بصورة روحية في جميع الحركات التي قاموا بها، وقد برزت القيادة الروحية، والرعاية السياسية للشيخ أحمد في عام 1945 وبالرجوع إلى عام 1932 فقد قام الملا مصطفى بالتمرد في الشمال مع أخيه الشيخ أحمد بتحريك من أياي استعمارية خفية، ولما مات الملا مصطفى في أمريكا عام 1979 خلفه ابنه مسعود الذي أراد أن يعتمد في قتاله على العشائر لكنهم كانوا غير مسلحين، عما كانوا موالين للسلطة بعيدين عن الحدود. (انظر: مديرية الاستخبارات العسكرية العامة المعاونة، العشائر الكردية في العراق، بغداد، د.ت، ص 51-54).

5. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 12621514 (aguide to the Kurdish revolt in IRAQ tribesmen's long fight against outside authority) Issue 55428 Wednesday. April 4. 1963, p.9

6. Times News Papers Limited News, Gale Document Number:CS 125124501 (across the cradle of civilization) issue5541 Saturaday July 4, 1961, p.9.

7. عُرف هذا الحزب أيضًا باسم "البارتي" وقد نشأ في العراق بسبب عجز الأحزاب الكردية القديمة عن مواصلة الوطنية الكردية وبث الدعوة القومية بين الكرد (انظر: صلاح عصام أبوشقرا، الكرد شعب المعاناة نافذة على واقعهم في لبنان والعالم، دار الهادي، بيروت، 1991، ص 21). حل هذا الحزب لأول مرة اسم (بارتي ديمكراتي كرد - عراق) أي الحزب الديمقراطي الكردي - العراق تم تأسيسه في عام 1946 على يد ملا مصطفى برزاني، وهو يضم العناصر الكردية المخلصة من قوميين، وغيرهم ليقود نضال الشعب الكردي في كردستان العراق، وقد شجعهم على ذلك كُرد إيران، وقد فرض هذا الحزب في ميثاقه أهداف الشعب الكردي القومية والوطنية ضمن الوحدة العراقية على أساس أخوي اختياري حر بدلاً من الإنتداب البريطاني لكن تعرض هذا الحزب للاضطهاد والمطاردة من قبل السلطة، لكن بعد حركة 14 يونيو 1958 أصبح هذا الحزب الممثل المعتمد للكردية بكل أطيافها وقواها السياسية، وانضم إلى عضوية جبهة الاتحاد الوطني، وأصدر الحزب جريدته الخاصة باسم (خه بات) أي النضال لتصبح بديلاً عن جريدته السرية الأولى (رز جاري) أي الخلاص. (انظر:

6- كان اتفاق الجزائر في 6 آذار سنة 1975 بين العرب وإيران والذي بمقتضاه سلمت العراق بمطالب إيران في شط العرب مقابل وقف إمدادها للكرد من ضمن أسباب إعلان العشائر الكردية إنهاء الكفاح المسلح والنضال السياسي.

الهوامش:

1. تمتد حدود كردستان من جبال أرارات في الشمال إلى سلسلة جبال زاجروس في الجنوب، ومن هذه الجبال أيضاً في الشرق إلى الإسكندرونة على ساحل البحر المتوسط، يحيطها عدة بلدان من شرقها إيران ومن شمالها أذربيجان وتركيا ومن غربها تركيا وسوريا ومن جنوبها العراق وإيران (انظر: حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1987، ص 77، 113، 177؛ باسيل نيكيتين، الكرد، نقله إلى العربية طائفة من الكتاب، قدمه لويس ماسينيون، دار الروائع، بيروت، 1958، ص 31، 154، 156). وقد انتشر الكرد في عدة من العراق مثل لياو بالسليمانية، والموصل وأربيل، ومحافظات النفط مثل كركوك (انظر: محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد على عوني، مطبعة السعادة، مصر، 1939، ص 10؛ 11، 19، 28).

2. وضعت الخطط البريطانية لمستقبل العراق عامة استناداً إلى نص المادة (22) من معاهدة فرساي التي وقعت في 28 يونيو 1919م، وعلى أساس أن منطقة ما بين النهرين ستدخل في منطقة الإنتداب الإنجليزي، ومن ثم توضع المستعمرات والأقاليم التي كانت تابعة للدول الاستعمارية التي انهارت في الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة دولة متقدمة تقدم لها المساعدات والإرشادات حتى تستطيع أن تعتمد على نفسها، ومن ثم فرض نظام الإنتداب البريطاني على العراق في 3 مايو سنة 1920، و تبعاً لأحكام الإنتداب بمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية كما يلوح له. (انظر: حامد محمود عيسي، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص 15؛ نفس المؤلف، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914 - 2004، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 42).

3. Times News Papers Limited News, Gale Document Number:CS 136012510, Issue 55431, Thurday Jan 30, 1961, p.80; Ibid, Gale Document Numbers CS 135881962l issue 55749, Monday July 10, 1963, p.8; F.O, confidential - diplomatic service, file No R 3/ 548/ 5 Title: British Parliamentary and public

(Kidnapping of Oil Official from our Diplomatic Correspondent) issue 55539, Nov, 3, 1962, p.8.

15. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 118055979, Title (well treated by Kurds Geologist returns) issue 55595 Thursday, Jan 10, 1962, p.7. انظر الملحق رقم (2)

16. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 136012510, Title (ransom paid for 14 Turks from our correspondent, issue: 55431, Saturday Jun 30, 1962, p.8.

17. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 117662485, title (more Iraq air attacks on Turkey from our correspondent) issue 55475, Tuesday. Aug 21, 1962, p.7.

18. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 117662485, title (more Iraq air attacks on Turkey from our correspondent) issue 55475, Tuesday. Aug 21, 1962, p.7.

19. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 118711057, title (Iraq air craft shot down by Turks) issue: 55472, Friday. Aug 17- 1962, p.7. انظر الملحق رقم (3)

20. Times News Papers Limited News, Gale Document numbers; CS 118711057, issue 55472 Friday. Aug 17. 1962, p.7.

21. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 12621514, title (aguide to the Kurdish revolt in Iraq tribesmen's long fight against outside authority), issue 55428, Monday- April 4, 1963, p.9.

22. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 118580326, title (Turks deny actiob against Kurds from our

منذر الموصللي، الحياة السياسية والحربية في كردستان، لندن، 1991، ص294؛ حامد محمود عيسي، القضية الكردية في العراق، ص148-164) وفي عام 1965 رفعت جريدة (خه بات) شعار حق تقرير المصير، وشعار السلم والديمقراطية، والاستقلال، وشعارات ميدانية والتحرر من الاستعمار، وإلغاء حلف بغداد، والنضال من أجل إقامة حكومة وطنية، والعمل من أجل الظفر بالحريات الديمقراطية، وحقوق الشعب الكردي. لمزيد من التفاصيل حول سياسة الحزب من خلال صحفه. (انظر: فائق بطي: الموسوعة الصحفية الكردية في العراق تاريخها وتطورها، دار المدي، بغداد، الطبعة الأولى، 2001، ص247-255).

8. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 227663484, title (more Iraq air attacks on Turkey from our correspondent, issue 55475, Tuesday Aug 21, 1961.

9. محمد عزيز المهاوندي: الحكم الذاتي لكردستان العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1986، ص94، و فائق بطي: المرجع السابق، ص250-255)، لمزيد من التفاصيل حول الدستور المؤقت ومواده الخاصة بحقوق الكرد (القومية - اللغة - الثقافة) (انظر: حامد محمود عيسي، القضية الكردية في العراق، ص302-305).

10. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 152396141, title (The Kurdish Revolt) Issue: 55254, Monday Nov4, 1961, p.7. انظر الملحق رقم (1)

11. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 152396141, title (Iraq Rejection of Protest from our Correspondent) issue: 55237, Monday. Nov 13. 1961, p.9.

12. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 152396141, title (Iraq Rejection of Protest from our Correspondent) issue: 55237, Monday. Nov 13. 1961, p.9.

13. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 12115624, Title (The Kurdish Revolt) issue: 55472, Wednesday, oct. 30. 1962, p.10.

14. Times News. Papers Limited News, Gale Document Number: CS 1369303147. Title

zones; Kurdish national liberation movement) 10/ 10/ 1965, p.65. (5) انظر الملحق رقم (5)

30. F.O: 369/ 5777- 0005, K113/23, title (Red cross conference, protection of political prisoners and civilian populations in war zones; Kurdish national liberation movement), 369/ 5777- 0005, 10/ 10/ 1965, p.65.

31. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 62624510, Title (The Kurdish revolt in Iraq) issue 7215, Thrusday. Oct. 30. 1965, p.82.

32. F. O, Confidential – Diplomatic Service, File No R 3/ 54815, title: British parliamentary and public opinion on the Kurdish sitvation in Iraq, Fco 8/ 2318, Nov 12, 1965.

33. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 152008051, title (Kurdish leader says Iraq is ignoring pact) issue 58329, Friday Nov 19. 1971, p.9.

34. Ibid, Gale Document Number: CS 121740210, title (The Kurdish revolt in Iraq), issue 4512, jan 18, 1969, p.8.

35. F.O, Confidential – diplomatic Service, File No R3/ 54815, title: British parliametary and public opinion on the Kurdish revolution in Iraq, Fco 8/ 2318, Dec, 20, 1969; Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 152008051 title (Kurdish leaders Iraq is ignoring pact) issue 58329, Friday. April 19, 1969, p.9.

36. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 68514095, title (30 Iranians killed in border clash,Iraq claims from Paul Martin) Issue 57665, Monday Sep15. 1969, p.4. (6) انظر الملحق رقم (6)

37. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 68514095, title (30 Iranians killed in border clash,Iraq claims from

correspondent) issue 55796, Tuesday. Sep 03, 1963, p.9 (4) انظر الملحق رقم (4) Ibid Gale Document Number: CS 135881963, title (Cento accused by Russia on Kurds; issue 55749, Wednesday. Oct. 10. 1963, p.8.

23. Ibid, Gale document Number: CS 137192705, title (News in Brief) issue 55768, Thursday, Aug 01, 1963, p.8.

24. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 137192705, Title (News in Brief) issue 55768, Thursday, Aug 01, 1963, p.8.

25. جلال طالباني: ولد عام 1933م في السليمانية، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني انتمى إليه في عام 1947م، وهو في سن مبكر درس الحقوق حتي إذا ما اندلعت الحركة في عام 1961 التحق في صفوف البشمركة وأصبح قائداً بالحزب وعلى أثر الانقسام الذي وقع بين قيادة ملا مصطفى البارزاني من جهة وأعضاء المكتب السياسي للحزب بزعامة إبراهيم أحمد انضم جلال طالباني للجناح الثاني ضد الأول بل وتوترت علاقته بالحكومة البعثية التي تقف ضد البرزاني، ثم أصدر جريدة يومية سياسية باللغة العربية في بغداد باسم (النور) استمرت من عامين قبل أن يوقفها رئيس تحريرها بناء على طلب وزارة الإعلام آنذاك (انظر: فائق بطي، المرجع السابق، ص328).

26. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 62624510, title (The Kurdish revolt in Iraq) issue 7215, Thrusday. Oct. 30. 1965, p.82.

27. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 85420444, title (Kurds Create Tension between Iran and Iraq from our Middle East Correspondent – Beirut) Issue 56514, Tuesday, Dec 28, 1965, p.5.

28. Times News Papers Limited News Gale Document Number: CS 68514095, title (30 Iranians killed in border clash,Iraq claims from Paul Martin) issue 57665, Monday Sep15. 1969, p.4.

29. F.O: 369/ 5777- 0005, K113/23, title (Red cross conference, protection of political prisoners and civilian populations in war

44. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 152008051, issue 58329, Friday. Nvo 19. 1971, p.9.
45. F.O, Confidential – diplomatic service, File NoR3/ 548/ 5, title: British parliamentary and public opinion on the Kurdish situation in Iraq, Fco 8/ 2318, Title: The Iraq government is once more waging war against Kurdistan. 22 July 1974.
46. F.O, Confidential – diplomatic service, file NoR3/ 548/ 5, title: British parliamentary and public opinion on the Kurdish situation in Iraq, Fco 8/ 2318, title: The Iraq government is once more waging war against Kurdistan. 22 July 1974.
47. Ibid.
48. Ibid.
49. F.O, Confidential – diplomatic service, File NoR3/ 548/ 5, title: British parliamentary and public opinion on the Kurdish situation in Iraq, Fco 8/ 2318, Title: The Iraq government is once more waging war against Kurdistan. 22 July 1974.
50. Times News papers limited news, Gale document number: CS 68514095, title (30 Iranians killed in border clash,Iraq claim from Paul Martin), Issue :57665, Monday. Sep 15. 1969, p.4.
51. F. O, Confidential – diplomatic service, file 17/ 1237 various including news paper cutting and map K1131/63 title (problem of Kurds in Iraq) 21/ 03/ 1970, p.125.
52. Ibid.
53. Ibid, File Q1/ 2, Title (problem of Kurds in Iraq) F.C.O 17/ 1237, title research department memorandum, The Kurdish settlement: Comparisons between the 1966 and 1970 proposals 2 April 1970
- Paul Martin) issue 57665, Monday Sep15. 1969, p.4.
38. حامد محمود عيسي: القضية الكردية في العراق، ص351.
39. F. O, Confidential – Diplomatic Service File No Q1/2, title (Problem of Kurds in Iraq) Fco 17/ 1237 title: The Ba'athist government's settlement with the Kurds. 7 April, 1970.
40. صدر هذا البيان عن حكومة حزب البعث بالاتفاق مع مصطفى البارزاني كحل للمشكلة الكردية وقد تضمن الحفاظ على السيادة الوطنية، ووحدة الدولة العراقية من خلال الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي، كذلك أقر البيان جميع الحقوق الثقافية، واللغوية للقومية الكردية، والاعتراف بحقوق الكرد في عاداتهم وتقاليدهم وأعيادهم القومية إلى جانب قانون المحافظات الذي ينطوي على لامركزية الإدارة المحلية، واستحداث محافظة دهوك، كذلك العفو الشامل عن جميع المذنبين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال يضاف إلى ذلك جعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي أغلب سكانها من الكرد خاصة في التعليم، ومشاركة الكرد في الحكم، وحقهم في إقامة منظمات وطنية (انظر: عزيز السعيد الجاسم، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973 ص13؛ حامد محمود مرسي، القضية الكردية في العراق، ص352-355).
41. F.O, Confidential – Diplomatic Service, File Nor 3/ 548/ 5, title: British parliamentary and public opinion on the Kurdish situation in Iraq, Fco 8/ 2318, title: The Iraq government is once more waging war against Kurdistan. 22 July 1974.
42. F.O, Confidential – Diplomatic Service, File NoR 3/ 548/ 5, title: British parliamentary and public opinion on the Kurdish situation in Iraq, Fco 8/ 2318, Title: The Iraq government is once more waging war against Kurdistan. 22 July 1974.
43. F.O, Confidential – Diplomatic Service, File NoR 3/ 548/ 5, title: British parliamentary and public opinion on the Kurdish situation in Iraq, Fco 8/ 2318, Title: The Iraq government is once more waging war against Kurdistan. 22 July 1974.

70. F. O, File 3/ 548/ 5, title (British parliamentary and public opinion on the Kurdish stivation in Iraq), Fco 8/ 2318- R. 35 Title (The Kurds in Iraq), 24 Sep, 1974.
71. Ibid., File 3/ 548/ 5, title (appropriate for the government to make representations on the situation of the Kurds in Iraq) from the minister of state the Rt. Hon. Davis Ennals, 20 Sep. 1974.
72. Ibid.
73. F. O, File 3/ 548/ 5, Title (draft letter to Mr Russell Johnston mp house of commons- from minister of state) 30 Sep, 1974.
74. F. C. O, File 3/ 548/ 5, Title (draft letter to mr Russell Johnston mp house of commons from minister of state), 20 Sep, 1974.
75. Times News Papers Limited News, Gale document number: CS 22611248, title (Britain accsed of supporting Kurd revolt, threat to close embassy in Iraq from our Middle East correspondent, issue 55597, Sep 24, 1974.(7) انظر ملحق رقم
76. Times News Papers Limited News, Gale document number: CS 22611248, title (Britain accsed of supporting Kurd revolt, threat to close embassy in Iraq from our Middle East correspondent, issue 55597, Sep 24, 1974.
- تبين لدي العراقيين أنه كان من بين هؤلاء الأعضاء الذين تم القبض عليهم الضباط الأحرار الذين شاركوا في حركة عبدالوهاب الشواف عام 1959م ضد عبدالكريم قاسم من أجل القضاء على النظام الملكي في العراق وإقامة النظام الجمهوري، لكن انتهى الأمر بوفاة الشواف. (انظر: حميد المطبعي: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، الطبعة الأولى، 1996، ص156).
77. Times News Papers Limited News, Gale document number: CS 22611248, title (Britain accsed of supporting Kurd revolt, threat to close embassy in Iraq from our
54. F. O, File Q1/ 2, title (problem of Kurds in Iraq) F.C.O 17/ 1237, title research department memorandum, The Kurdish settlement: Comparisons between the 1966 and 1970 proposals 2 April 1970.
55. Ibid.
56. Ibid
57. F. O, file Q1/ 2, title (Problem of Kurds in Iraq) F.C.O 17/ 1237, title research department memorandum, The Kurdish settlement: Comparisons between the 1966 and 1970 proposals 2 April 1970.
58. Ibid.
59. Ibid.
60. Ibid.
61. F. O, File Q1/ 2, title (Problem of Kurds in Iraq) F.C.O 17/ 1237, title research department memorandum, The Kurdish settlement: Comparisons between the 1966 and 1970 proposals 2 April 1970.
62. Ibid.
63. Ibid.
64. F. O, File Q1/ 2, title (Problem of Kurds in Iraq) F.C.O 17/ 1237, title research department memorandum; The Kurdish settlement: Comparisons between the 1966 and 1970 proposals 2 April 1970
65. Ibid.
66. Ibid.
67. F. O, file Q 1/ 2, F. C. O 17/ 1237, 2 April 1970; Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 11210254, title (air force the critical factor) Issue 55712, Monday 3 April 1970, p.8.
68. Ibid, File 3/ 548/ 5, title (British parliamentary and public opinion on the Kurdish stivation in Iraq), Fco 8/ 2318- R. 35 Title (The Kurds in Iraq), 24 Sep, 1974.
69. Ibid.

(setbacks for the Kurds) Issue 55612 Wednesday Nov. 4. 1975, p.70.

79. Ibid, Gale Document Number: CS 121245007, title (setbacks for the Kurds) issue 55612 Wednesday Nov. 4. 1975, p.70.

80. Ibid.

81. محمود الدرة: المرجع السابق، ص 178.

82. حامد محمود عيسى: القضية الكردية في العراق، ص 340.

Middle East correspondent, issue 55597, Sep 24, 1974.

تبين لدى العراقيين أنه كان من بين هؤلاء الأعضاء الذين تم القبض عليهم الضباط الأحرار الذين شاركوا في حركة عبدالوهاب الشواف عام 1959م ضد عبدالكريم قاسم من أجل القضاء على النظام الملكي في العراق وإقامة النظام الجمهوري، لكن انتهى الأمر بوفاة الشواف. (انظر: حميد المطبعي: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، الطبعة الأولى، 1996، ص 156).

78. Times News Papers Limited News, Gale Document Number: CS 121245007, title

بوچونا گشتی یا بەریتانی ھەمبەر شۆرەشا ئەیلولا کوردی 1961 - 1975 روژناما تایمز

یا بەریتانی ھەك غومونە.

کورتیا لیکولینی:

شۆرەشا ئەیلولا کوردی ژ ھەزو ڤیانەکا راست یا مللەتی کوردی بو گھورینی ھاتە دەستپێکرن، و ئەڤ شۆرەشە شوینا دروستکرنا رێکا زڤرینی بو بنەمایین شۆرەشا تەموز 1958 بوو، ژ ئەنجامی ڤی شۆرەشی پێکدادان و دانوستاندن دگەل حکومەتا عێراقی ھاتنە کرن، بوچونا گشتی یا نیڤدەولەتی بشیوەکی گشتی گرنگی ب رودانین شۆرەشی دکر، و لدویڤ ڤی چەندی بزافین نیڤدەولەتی دەھمی بواراندا دەستپێکرن.

دڤی خواندنی دا ڤەکولەر غومونەک ژ غومنین بوچونا گشتی یا ئەوروپی لسەر واقعی ئەو چەندا روژناما تایمز یا بریتانی لسەر شۆرەشی دیاردکەت. گرنگیا خواندنا بوچونا گشتی یا بریتانی دزڤریت بو وی چەندی کو حکومەتا عێراقی ئەو ب تاوانا پشستەڤانیا شۆرەشگیرا تاوانبار دکر، ھەروەسا ھنارکەری ڤی روژنامی رودانین گرنگ دمیژوو یا ڤی شۆرەشی دھنارتن، ژوانان: کریارین کەفتنە خوارا فروکین عێراقی، ھەروەسا ھېرشین دناڤەرا ھەردوو لایەناندا ھاتین گھورین.

دڤی خواندنی دا ڤەکولەر رادبیت ب رەخنە کرنا ئەو تشتی روژناما تایمز یا بریتانی نفیسی، و نەك بتی رودانان دینیت چونکە ئەو لسەر دروستیا وان نفیسینان دراوەستیت، چونکە دئیک ژ مەزنتین روژنامین روژانە یین بریتانی دا بەلاڤکریه.

British Public Opinion towards the Kurdish September Revolution 1961 - 1975, the British Times Newspaper as A Model

Abstract:

September was the Kurdish revolution stemming from the genuine desire of the Kurdish people for change, and this was a correct path of the revolution as a return to the principles of the revolution in July 1958. It has resulted in the occurrence of clashes and negotiations with the Iraqi government. And has taken care of the international public opinion in general, the events of the revolution; the consequent international moves in all fields.

In this study, the researcher will address a model of European public opinion models of the reality of what British newspaper wrote in The Times about the revolution. The study was important for British public because they were accused by the Iraqi government of supporting the rebels.

In this study, the researcher will criticize what it wrote in The British Times newspaper not merely events listed; in order to stand on the seriousness of these writings being published in one of Britain's biggest daily newspapers.